

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في
٣٠ يونيو ٢٠١٤ وتقرير مراقب الحسابات عليها

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

**القوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في
٣٠ يونيو ٢٠١٤ وتقرير مراقب الحسابات عليها**

الصفحة

المحتويات

٣-١

تقرير مراقب الحسابات

٥-٤

الميزانية المجمعة

٦

قائمة الدخل المجمعة

٧

قائمة التدفقات النقدية المجمعة

٨

قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة

٥٤-٩

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

تلفون : ٤٨٥ ٣٢٥٢ - ٤٨٥ ٣٢٥١
تليفاكس : ٤٨٥ ٣٢٥٠ (٢٠٣) (٢٠٣)

١٢ شارع نوح أندى / الفراعنة
المترفع من السلطان حسين
الإسكندرية

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة مساهمي شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في الميزانية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ وكذا قوائم الدخل المجمعة والتدفقات النقدية المجمعة والتغير في حقوق الملكية المجمعة عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وللخلاص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئوليّة الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولية إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً واضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً واضحاً خالية من أي تحريرات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة لظروف.

مسئوليّة مراقب الحسابات

تحضر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتنطلب هذه المعايير هنا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتحقيقه وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أي تحريرات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإصلاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحرير الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة لظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامية العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

واننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعتبر أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبّر بعدلة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

فقرات لفت الانتباه

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على رأينا المشار إليه أعلاه، نود أن نلفت الانتباه إلى:-

١- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (١٩-١) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعة بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب الشركة القابضة مبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصرى وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتها بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٠.

وترى إدارة الشركة القابضة انه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن تلك السنوات وتم الاتفاق باللجنة الداخلية مع إحالة نقطة خلاف متعلقة بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعني إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعني مع بقاء الأوعية الضريبية المعافة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف متنهما بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني استقرار المركز الضريبي للشركة لتصور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وإن موقف الشركة القابضة قد تحسن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة القابضة برفع دعوى براءة نهضة من لية مديونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١.

وقد قامت الشركة القابضة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلاف أعلاه على ان يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتنصيطة باقى مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصرى على ٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه مصرى وباقى المبلغ المستحق على ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه مصرى بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسط وقد بلغت إجمالى المبالغ المسددة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ بمبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصرى متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير.

وترى الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحفظ بحقها في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ وقد صدر حكم المحكمة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعد عدم الاختصاص والإحالة إلى محكمة الإسكندرية الإبتدائية برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلى وبحلبة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الإسكندرية الإبتدائية بندب خبير في الدعوى والدعوى مؤجلة لجلسة ١٨ أكتوبر ٢٠١٤ للتقرير ولم يباشر الخبير مأموريته حتى تاريخه وبصعب في الوقت الراهن تحديد الالتزامات التي قد تتحملها الشركة القابضة لحين الفصل في هذه الدعوى.

٢- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (١٣-٢)، (٢٦) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعة فقد نشأ خلاف بين الشركة القابضة ومصلحة الضرائب بشأن قيمة ضريبة المبيعات الإضافية عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصف الخامات التعدينية والخاصة بتناول الخامات بميناء الدخلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى وذلك حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ حيث قالت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠ مليون جنيه مصرى بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بموجتها هيئة الميناء بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها. وقد قالت الشركة القابضة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناءً على ذلك فقد قالت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء.

وترى إدارة الشركة القابضة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقيـة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة المبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصف الخامات التعدينية والخاصة بتناول الخامات بميناء الدخلة وأشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وإن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعني موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة القابضة في السير في الدعوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

٣- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (١٥) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعة، حصلت شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - في أغسطس ٢٠٠٨ من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصة طاقة مجانية لزيادة الطاقة الإنتاجية السنوية للشركة التابعة ولم تبدأ الشركة التابعة في إقامة أي مشروعات لاستخدام الرخصة. وتم إحالة الموضوع إلى محكمة الجنادرية للمطالبة بسداد رسوم على تلك الرخصة إضافة إلى آية غرامات قد تقررها المحكمة، و بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم كل من رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصرى وبرد الرخصة المنوحة لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - وقامت إدارة الشركة التابعة باتخاذ إجراءات الطعن في الحكم لغائه بكل ما ترتب عليه من أثار وترى إدارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني أنه يتبيـن من منطق الحكم أنه فيما يتعلق بالغرامة فهي على المتهمين بصفتهم الشخصية حيث أن العقوبة شخصية، ولذا ليس هناك ثمة حكم بالغرامة ضد شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة.

وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه واعادة القضية الى دائرة أخرى لنظرها مما يعني الغاء الحكم السابق، وقد تم تحديد جلسة ٦ ابريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الالحاله اليها وتم التأجيل الى جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ وبهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعه وحسن سير العدالة، ويرى المستشار القانوني للشركة التابعة ان هذا يعني الغاء الحكم السابق و اعادة المحاكمة مرة أخرى و تداولت القضية بالجلسات أمام محكمة الاعاده ومحدد لنظرها جلسة ٣ نوفمبر ٢٠١٤ لابداع لجنة الخبراء تقريرها.

٤- كما هو موضح تقسياً بالإيضاح رقم (٥-٢٥)، (٢-٢٧) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعه فقد أصدرت محكمة القاهرة الاقتصادية بجلاسه ٦ نوفمبر ٢٠١١ حكمها بشأن ما اسند لبعض المسؤولين بشركة العز الدخيلة - الإسكندرية (الشركة القابضة) وبعض شركات مجموعة العز فيما يتعلق بمخالفه قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية خلال الفترة من ١٦ مايو ٢٠٠٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ وبالبلغ قيمة الغرامات المقضي بها في هذا الحكم مبلغ ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصرى.

وقد قامت الشركة القابضة خلال الفترة من ٣ أغسطس ٢٠١٤ حتى الاول من سبتمبر ٢٠١٤ باصدار شيكات باسم محكمة القاهرة الاستئنافية باجمالي مبلغ ٥٥,٥٦٠ مليون جنيه مصرى وذلك من تحت حساب قيمة الغرامه المقضي بها نفاذًا جزئياً على ندة الحكم في الجنة رقم ٢٦٨ لسنة ٢٠١٣ مستأنف الاقتصادية ضد بعض المسؤولين بالشركة.

وترى إدارة الشركة القابضة بناءً على رأي المستشار القانوني أن هذا الحكم الاستئنافي مردح الإلغاء القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق إذا ما طعن عليه بالنقض وقامت إدارة الشركة بالطعن بالنقض على الحكم المشار إليه برقم ٢٩٩٨ لسنة ٨٤ قضائية - نقض اقتصادية ولم يحدد بعد تاريخ جلسة النقض، وبالتالي فإنه يصعب في الوقت الراهن تحديد الالتزامات التي قد تقع على الشركة بخصوص هذا الحكم من عدمها لحين الفصل في النقض المشار إليه.

هذا وقد أصدرت محكمة جنایات القاهرة الاقتصادية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠١٤ قرارها بوقف تنفيذ الحكم الصادر في القضية المشار إليها والمقيده برقم ٢٦٨ لسنة ٢٠١٣ جنح مستأنف.

٥- كما هو موضح تقسياً بالإيضاح رقم (١-١٧) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعه، وفي ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة التي تتعرض لها جمهورية مصر العربية وندرة الموارد من النقد بالعملات الأجنبية بالأسواق المصرفية الرسمية، و بما لها من تأثير على زيادة مخاطر سعر الصرف ومخاطر التشغيل، تقوم كل من ادارة شركة عز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وادارة شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بتطبيق سياسات استثنائية لإدارة تلك المخاطر، وذلك بتدير بعض من احتياجاتها من النقد بالعملات الأجنبية بأسعاف صرف استثنائية، تختلف عن الأسعار المعلنة بالأسواق المصرفية الرسمية، وذلك بعد اعتمادها والمستندات الداخلية المتعلقة بها من مجلس الادارة والإدارة العليا بالشركة القابضة والشركة التابعة.

حازم حسن KPMG

محمد يحيى عبد الحميد

الإسكندرية في ١١ سبتمبر ٢٠١٤

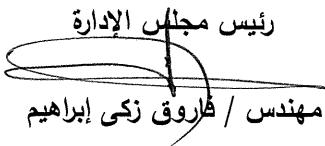
شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية
 شركة مساهمة مصرية
 الميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١٤

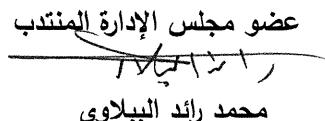
<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	إيصال رقم	<u>الأصول</u>
١٠ ٦٧٢ ٦٠٧ ٨٣٥	١٠ ٦٥٤ ٠٧٤ ٩٩٩	(٤)،(٤-٣)	الأصول الثابتة (بالصافي)
١٨١ ١٣٦ ٧٨٧	١٦٥ ٢٠٨ ٤١٦	(٥)،(٥-٣)	مشروعات تحت التنفيذ
١١٤ ٩٣٤	١١٤ ٩٣٤	(١-٦)،(١-٧-٣)	استثمارات مالية في شركات شقيقة
٣١ ١٦٠ ٣٦٨	٣١ ٨٧٨ ٩٦٩	(٧)	إراضي طويل الأجل
<u>١٠ ٨٨٥ ٠١٩ ٩٢٤</u>	<u>١٠ ٨٥١ ٢٧٧ ٣١٨</u>		إجمالي الأصول طويلة الأجل
<u>الأصول المتداولة</u>			
٥١٠	٥١٠	(٢-٦)،(٢-٧-٣)	استثمارات مالية متاحة للبيع
٢ ٨٩٤ ٣٧٩ ٤٨٨	٣ ٨٩٦ ٦٩٩ ٤٢٠	(٩)،(١٠-٣)	مخزون
١ ٢٠٢ ١٢٣ ٥٠٠	١ ٣٠٥ ٦٩٧ ٥٠	(١٠)،(١١-٣)	عملاء ومديونون
١ ١٠٦ ٧٢١	١ ٦٢٩ ٩٤٥	(١-٢٢)	مستحق من أطراف ذات علاقة
٤٣ ١٤٤ ٢٦٦	٤٠ ٢٥٢ ٣٠٦	(١١)،(٩-٣)	استثمارات مالية (أذون خزانة)
١ ٩٢١ ٤٣٤ ٢٧٦	١ ٢٢٥ ٥٩٠ ٥٢٤	(١٢)،(١٢-٣)	النقدية بالبنوك والصندوق
<u>٦ ٠٦٢ ١٦٨ ٣١١</u>	<u>٦ ٤٦٩ ٨٧٤ ٧٥٥</u>		إجمالي الأصول المتداولة
<u>الالتزامات المتداولة</u>			
٣ ٥٧٦ ٣١٦ ٦٨٩	٤ ١٦٦ ٥٠١ ٧٢٩	(١٢)،(١٢-٣)	بنوك دائنة
٢ ١٥٠ ٤٠٧ ٧٦٤	٢ ٠٩٣ ٥٣٤ ٠٨٠	(١٤)،(١٦-٣)	موردون وأربصدة دائنة أخرى
٢ ٠٧٨ ٤٨٢ ٦٨٨	٢ ٠٦٨ ٨٨٤ ٩١٨	(١-٢٢)	مستحق إلى أطراف ذات علاقة
١ ٣٣٥ ٣٣٩ ٨٩٤	١ ١٢٢ ١٠٢ ٨٩٠	(٢-١٣)،(١٥-٣)	أقساط قروض وتسهيلات ائتمانية
تستحق السداد خلال عام			
١٩٧ ٢٢٢ ٤١٨	١٩٧ ١٢٤ ٨٥٨	(١٥)،(١٧-٣)	المخصصات
٤٠٠ ٩٤٨ ٨٠٤	١٠٣ ٢٩٢ ٨٧٥	(١٨-٣)	ضريبة الدخل
<u>١ ٢٣٢ ٨٥٩</u>	<u>٢ ٤٨١ ٥١١</u>	(١٦)،(٥٢٠-٣)	الالتزامات نظام المعاش التكميلي
<u>٩ ٧٣٩ ٩٥١ ١١٦</u>	<u>٩ ٧٥٣ ٩٢٢ ٨٦١</u>		إجمالي الالتزامات المتداولة
(٣ ٦٧٧ ٧٨٢ ٨٠٥)	٣ ٢٨٤ ٠٤٨ ١٠٦		رأس المال العامل / (زيادة الالتزامات المتداولة على الأصول المتداولة)
<u>٧ ٢٠٧ ٢٣٧ ١١٩</u>	<u>٧ ٥٦٧ ٢٢٩ ٢١٢</u>		إجمالي الاستثمار (بعد)

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
 (شركة مساهمة مصرية)
 تابع - الميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١٤

إيضاح رقم	٢٠١٤/٦/٣٠	٢٠١٣/١٢/٣١
ما قبله - إجمالي الاستثمار و يتم تمويله على النحو التالي:	٧٥٦٧ ٢٢٩ ٢١٢	٧٢٠٧ ٢٣٧ ١١٩
<u>حقوق الملكية</u>		
رأس المال المصدر والمدفوع الاحتياطيات الأرباح المرحلية صافي أرباح الفترة / العام الفرق الناتج عن عمليات الاقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة فروق ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية	(٣-٣)	٣٥٠ ٥٢٦ ٨٥٢
<u>بخصوص:</u>		
توزيعات أرباح فترة خلال العام صافي حقوق ملكية الشركة القابضة حقوق الأقلية صافي حقوق الملكية الالتزامات طويلة الأجل	--	(١٤-٣)
قروض وتسهيلات ائتمانية طويلة الأجل التزامات ضريبية مؤجلة التزامات نظام المعاش التكميلي إجمالي الالتزامات طويلة الأجل إجمالي حقوق الملكية والالتزامات طويلة الأجل	٢٨١٥ ٨٤٦ ٦٣١	(٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦)
	٩٥٢ ٦٥١ ٦٣٣	٩٩٦ ٨٨٨ ٢٤٣
	٣٧٦٨ ٤٩٨ ٢٦٤	٤ ٢١٦ ٤٦٦ ٧٧٩
	٣٠٩٨ ٠٤٩ ٥٦٧	٢ ٢٠٦ ٨٩٨ ٧٧١
	٦٧٤ ٣٣٣ ١٨٠	٧٦٦ ٤٣٧ ٥٠٠
	٢٦ ٣٤٨ ٢٠١	١٧ ٤٣٤ ٠٦٩
	٣٧٩٨ ٧٣٠ ٩٤٨	٢ ٩٩٠ ٧٧٠ ٣٤٠
	٧٥٦٧ ٢٢٩ ٢١٢	٧٢٠٧ ٢٣٧ ١١٩

- الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٥٤) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.
- تقرير مراقب الحسابات "مرفق".
- التاريخ: ١١ سبتمبر ٢٠١٤

رئيس مجلس الإدارة

 مهندس / فاروق زكي إبراهيم

عضو مجلس الإدارة المنتدب

 محمد رائد البلاوى

مدير القطاع المالي

 أحمد الطوبجي

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤

الفترة المالية من ٢٠١٣/٤/١ until ٢٠١٣/٦/٣٠ حالي	الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٣/٦/٣٠ حالي	الفترة المالية من ٢٠١٤/٤/١ until ٢٠١٤/٦/٣٠ حالي	الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٤/٦/٣٠ إيضاح رقم	
٤ ٢٥٠ ٨٦٦ ١٠٩ (٣ ٦٣٤ ٨٨١ ١٥٨)	٨ ٣٦٨ ٦١٨ ٧٦٨ (٧ ٩٧٥ ٠٩٢٧٦)	٣ ٧٣٢ ٦٤٢ ٢٨١ (٣ ٥٠٨ ٥٢٨ ٥١٥)	٧ ٥٦٧ ٩١٠ ٤٣٣ (٧ ٠٤٦ ٤٢٩ ٦٦٩)	المبيعات (بالصافي) تكلفة المبيعات مجمل ربح النشاط
٦١٥ ٩٨٤ ٩٥١	١ ٢٧١ ١٠٩ ٤٩٢	٢٢٤ ١١٣ ٧٦٦	٥٢١ ٤٨٠ ٧٦٤	
٦١ ٧٩٤ ٧١٩ (٣٨ ٧٤٦ ٢٩٦) (٧٣ ٠٠١ ٠٢٧) (٤ ٢٢٦ ٣٠٨)	٦٨ ٩٤٥ ٧٨٠ (٦٦ ٧٨٧ ٥٠٠) (١٣٣ ٠١١ ١٩٤) (١٩ ٦٥ ٩٢٩)	١٤ ٨٥٨ ٢٥٤ (٣١ ٤١٩ ٧٩٤) (٩٠ ١٢٢ ١٦٠) (١٤ ٥٩٢ ٥٤٠)	٢٥ ٧٧٠ ٥١٥ (٥٧ ٧٣١ ١٠٦) (١٦٧ ٠٩١ ٩٨٦) (١٨ ٣٧٥ ٣٩٦)	إيرادات تشغيل أخرى مصروفات البيع والتوزيع مصروفات إدارية وعمومية مصروفات تشغيل أخرى الأرباح الناتجة من التشغيل
٥٦١ ٨٠٦ ٠٣٩	١ ١٢١ ١٩٠ ٦٤٩	١٠٢ ٨٣٧ ٥٢٦	٣٠٤ ٥٥٢ ٧٩١	
١٤ ٠١١ ٧٥٥ (١٤٤ ٧٢٤ ٠٣٤) (١٣٠ ٧١٢ ٢٧٩)	١٣٢ ٢٢٦ ٣٣٨ (٣٠٨ ٣٩٠ ٢٨٦) (١٧٦ ١٦٣ ٩٤٨)	٢٣ ١٤٧ ٨٥٨ (١٥٧ ٢٥٤ ٨٧٨) (١٣٤ ١٠٧ ٠٢٠)	٤٨ ٩٠٢ ٤٨٨ (٣٠٤ ٢٨١ ٣٤٣) (٢٥٥ ٣٧٨ ٨٥٥)	إيرادات تمويلية مصروفات تمويلية صافي (المصروفات) التمويلية
٤٣١ ٠٩٣ ٧٦٠ (١٢٨ ٥٧٠ ٤٠٧) ١٨ ٦٧١ ٧٨٤	٩٤٥ ٠٢٦ ٧٠١ (٢٤٣ ٤٢٨ ٧١٤) ٣ ٦٦٦ ٣٥٥	(٣١ ٢٦٩ ٤٩٤) (٢٥ ٣٨٣ ٩١٩) ٣٠ ٢٩٨ ٢٠٤	٤٨ ٦٧٣ ٩٣٦ (١٠٣ ٢٩٢ ٨٧٤) ٩٣ ٢٦٧ ٨١٦	الأرباح قبل الضرائب ضريبة الدخل الضريبة المؤجلة
٣٢١ ١٩٥ ١٣٧	٧٠٥ ٢٦٤ ٣٤٢	(٢٦ ٣٥٥ ٢٠٩)	٣٨ ٦٤٨ ٨٧٨	صافي أرباح الفترة بعد الضريبة ويتم توزيعه كما يلى:
٣٤٣ ٠٤٢ ١٠٧ (٢١ ٨٤٦ ٩٧٠) ٣٢١ ١٩٥ ١٣٧	٧٠٠ ٢٤٥ ٥٨٢ ٥ ٠١٨ ٧٦٠ ٧٠٥ ٢٦٤ ٣٤٢	١ ٩٣٨ ٩٦٢ (٢٨ ٢٩٤ ١٧١) (٢٦ ٣٥٥ ٢٠٩)	١٠٧ ٢٢٥ ٤٢١ (٦٨ ٥٧٦ ٥٤٣) ٣٨ ٦٤٨ ٨٧٨	نصيب مساهمي الشركة القابضة نصيب الأقلية في (خسائر) / أرباح الشركات التابعة صافي أرباح الفترة
٢٥,٦٧	٤٤,٩	١,٩٧	٥,٤٨	النسبة الأساسية للسهم في صافي أرباح الفترة (جنيه/سهم)
			(٢٠)،(٢١-٣)	

الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٥٤) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.

▪

شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤

التاريخ	إيضاح	رقم	التاريخ	إيضاح	رقم
٢٠١٣/٦/٣٠			٢٠١٤/٦/٣٠		
جنيه			جنيه		
٩٤٥ ٠٢٦ ٧٠١	٤٨ ٦٧٣ ٩٣٦		٣١١ ٨٢٦ ٨٤٤	٤-٣-(ج)، (٤)	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٢٩٦ ١١٥ ٢٢٩ (٢ ٨٨٧ ٢٠٨)			(١) ٩٣٣ ٨٦١		صافي أرباح الفترة قبل الضرائب وحقوق الأقلية
٣٠٦ ٢٤٣ ٤١٨ (٣٦ ٥٦١ ٥٢٤) (٢١٨ ٤٤٣)			٢٤٩ ٠٣٦ ١٦٦		تسويات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٢١٤ ٨٦٨ (٧٤١ ٢٤٢)			(٤٦ ٠٨٩ ١٨١)		إهلاك الأصول الثابتة
٨١٠ ... (١٣ ٦٣٢ ٠٠٠)			(١٢ ٢٨٣ ٠٢٥)		استهلاك العوائد المستحقة لأذون الخزانة
٧ ٥٣٤ ٧٩٤			٦٤٠ ٢٢٢	(٧)	مصاريف تمويلية
(٩٢ ٣٦ ٣٦٤)			(٨٧٩ ٤٤٦)	(٧)	إيرادات فوائد دائنة
١ ٤١٩ ٠٩٠ ٢٢٩			—	(١٥)	أرباح رأسمالية
٧٦ ٢٣٧ ١٧٩ (٢٢٨ ٥٢٤ ٥٥٩)			—	(١٠)	الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة للأراضي طويل الأجل
١١٧ ٣٥٦ ٢٨٥			٨ ١٧٣ ٨٨٩	(١٦)	استهلاك الفروق الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للأراضي طويل الأجل
٢ ٠٣٥ ٧١٠			٥٤ ٦٤٠ ٩٥٥	(٢-٢)	مخصصات مكونة
١ ٣٧٦ ١٩٤ ٨٤٤ (٢٨٥ ٥٨٤ ٤٢٠)			٦١١ ٧٧٠ ٤٩٩		رد خسائر الأضمحلال في قيمة العمالة والأرصدة المدينة
(٢٧٤ ٨٤٨ ٠٨٠) (١٠ ٨٥٣ ٦٧٥) (٨٩ ٦٥٠ ٠١٦)			(٩٨٤ ٦٦٧ ٣٣٠)	(٩)	الفروق الناشئة عن التغير في التزامات نظام المعاش التكميلي
٧١٥ ٣٠٣ ٦٥٣			٥٩ ٠٩٨ ٨٧٠	(١٠)	فرق أسعار صرف عملات أجنبية
			(٣٦٩ ٩٢١ ١٩٥)	(١٤)	أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
			١ ٩٨٨ ٨٩٤	(١٦)	التغير في المخزون
			(٦٨١ ٧٣٠ ٢٦٢)		التغير في العمالة والمدينون
			(٢٥٣ ١٤٣ ٤٧٤)		التغير في الموردين والأرصدة الدائنة الأخرى
			(٤٠ ٦٧٤ ٩٢٩)		الالتزامات نظام المعاش التكميلي
			(٩٧ ٥٦٠)		
			(١٤١ ٤٤٠ ٤٠٤)		
			(١ ٤٧٧ ٠٨٦ ٦٢٩)		
(١١١ ٩٢٤ ٠١١) ٢١٨ ٤٤٣			(٩٧ ٥٢٤ ٢٨٤)	(٥)، (٤)	فوائد مدفوعة
(٩٧ ٨٣٧ ٤٦٦)			١٢ ٢٩٦ ٠٥٤	(٤)	ضريبة الدخل المدفوعة
١٠٤ ٦٠٠ ... ١١ ٤٤٤ ٦٠٦			(٨٥ ٧٧٤ ١٧٨)	(١١)	المستخدم من المخصصات
(٢٣ ٨٠ ٠٥٣)			٩ ٠٥٧٥ ٠٠٠	(١١)	توزيعات أرباح مدفوعة للعاملين ومكافأة مجلس الإدارة
٣٦ ٥٦١ ٥٢٤			(١٠ ٥٢٤ ٧٠٨)	(١٠)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / المتاحة من أنشطة التشغيل
(٨٠ ٥٦ ٩٥٧)			٨ ٧٥٦ ٧٨٠	(١٠)	مدفعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
			٤٦ ٠٨٩ ١٨١		مقوضات من بيع أصول ثابتة
			(٣٦ ١٠٦ ١٥٥)		مدفعات لاقتناء استثمارات مالية (أذون خزانة)
					مقوضات من استثمارات مالية (أذون خزانة)
٣٤٢ ٦٨٤ ١٥٨ (٢٠ ١٨٠ ١٥٣)			٦٤٢ ٤٥٨ ٨٨٢		متحصلات من إقراض للغير
(٥١٦ ٣٢٣ ٩٩٨)			١ ١٦٨ ٦٦٩ ١٨٢		فوائد محصلة
(٢٦٩ ٣٥٥ ٥٨٣) ١٥ ٣٣٦ ٩٩٤			(٧٨٧ ٠٩٢ ٠٢٥)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(٤٤٧ ٨٣٨ ٥٨٢)			(٤٠ ١ ٩٠٧ ٢٩٠)		مقوضات من عقود التمويل
١٨٧ ٤٠٨ ١١٤ ٣٩١ ٠ ١٣٥			٢٦٣ ٤٩٥ ٣١٦		مقوضات عن تسهيلات ائتمانية بنكية
(١ ٠٨٤ ٣٥٢ ٢٢٩)			(٨٨٥ ٦٢٤ ٠٦٥)		مدفعات نقدية عن أقساط القروض والتزامات أخرى
(٨٩٣ ٠٣٣ ٩٩٠)			(٦٢٧ ٥٦٨ ٧١٩)		توزيعات أرباح نقدية مدفوعة للمساهمين
			١ ٨١٦ ٣٠٠	(٣-٣)	النقدية في الودائع والحسابات الجارية المجمدة
			(١ ٤٤٥ ٦٨١ ٠٠٨)		صافي التدفقات النقدية المتاحة من / (المستخدمة في) أنشطة التمويل
			(٢ ٠٧١ ٤٣٣ ٤٢٧)	(١٢)	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
					فرق ترجمة قوائم مالية
					النقدية وما في حكمها أول الفترة
					النقدية وما في حكمها آخر الفترة

▪ الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٥٤) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.

بيان رقم ٣٠ يوليوز ٢٠١٤
المملوكية المحمدية عن الفترة المالية المنتهية في
٣٠ يونيو ٢٠١٤
فقامنة التغير في حقوق

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

■ الإيصالات في الصفحات من (٩) إلى (٥٤) تعتبر متصلة لهذه الفوائد المالية المجمعة.

نبذة عن الشركة

- ١

تأسست شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة مساهمة مصرية) في عام ١٩٨٢ كشركة استثمارية مشتركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وذلك باسم شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب وتم التسجيل بالسجل التجارى تحت رقم ١٠٤٩١٨ بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٨٢ ومن أهم أغراض الشركة إنتاج وتشكيل وت تصنيع الحديد والصلب بكافة أشكاله وأنواعه.

- وبناء على موافقة الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ على تعديل المادة الثانية من النظام الأساسي للشركة وقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢٤٠٥ لسنة ٢٠٠٦ ليصبح اسم الشركة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (ش.م.م) وقد تم إثبات ذلك التعديل في كل من النظام الأساسي للشركة والسجل التجارى في ٢٦ فبراير ٢٠٠٦ وقد تم نشر هذا التعديل بصحيفة الاستثمار في العدد رقم ١٤٠٧ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٦.

- مدة الشركة ٥٠ سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجارى.

- مقر الشركة العمجمي - البيطاش، الإسكندرية - مصر. رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة السيد المهندس / فاروق زكي إبراهيم والعضو المنتدب الأستاذ / محمد رائد البلاوى.

الشركات التابعة

- ١-١

فيما يلى بيان بنسبة الاستثمارات فى الشركات التابعة لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية والتى تم إدراجها بالقوائم المالية المجمعة:-

نسبة المساهمة	٢٠١٤/٦/٣٠	٢٠١٣/١٢/٣١
%٩٠	%٩٠	
%٥٥	%٥٥	
%٨٧	%٨٧	

مساهمات مباشرة

- شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل" (ش.م.م)

- شركة العز لصناعة الصلب المسطح (ش.م.م)

مساهمات غير مباشرة

- شركة مصر لصناعة لوازم الموسير والمبوبكات (ش.م.م) (شركة تابعة لشركة "كونتراستيل")

١-١-١ شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل"

تأسست الشركة طبقاً لموافقة اللجنة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (مصلحة الشركات) بجلستها المنعقدة في ٢٠ مايو ١٩٩٥ وطبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم قيدها بالسجل التجارى برقم ١٣٨٢٢٧ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٩٥ ويكون مركز الشركة وموطنها القانوني مدينة برج العرب الجديدة.

يتمثل الغرض الرئيسي للشركة في الاتجار والتصنيع والتشكيل لكافة أنواع المعادن والمنتجات المعدنية، وأعمال المقاولات والصيانة والخدمات والنقل، والتجارة الداخلية والدولية والاستيراد والتصدير والتوكيلا التجاريه، ونشاط التخزين والاتجار في جميع أنواع الزيوت والشحوم والسوبار ونشاط التأجير التمويلي.

- مدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجارى.

- مقر الشركة مدينة برج العرب الجديدة - قطعة رقم ٦ - الإسكندرية وفرع الشركة داخل المقر الأدارى لشركة العز الدخيلة للصلب - الدخيلة - الإسكندرية - مصر.

١-١-٢ شركة العز لصناعة الصلب المسطح

- تأسست شركة العز لصناعة الصلب المسطح "شركة مساهمة مصرية بنظام المناطق الحرة الخاصة" - شركة العز للصناعات الثقيلة سابقاً - وفقاً للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار، وقد تم تسجيل الشركة بالسجل التجاري للاستثمار بالقاهرة برقم ٣٣٢٩٦ بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٩٨.

وفي ضوء صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ في ٥ مايو ٢٠٠٨ والذى تضمن تعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار فيما يختص بإنهاء تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة الخاصة في مجال بعض الصناعات والتي منها صناعة الحديد والصلب فقد تم محوا عبارة "بنظام المناطق الحرة الخاصة" من أسم الشركة لتصبح شركة مساهمة مصرية فقط وقد تم التأشير بالسجل التجارى بما يفيد إجراء هذا التعديل بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٠٨.

- يتتمثل الغرض الرئيسي للشركة في إنتاج لفائف وشراطط الصلب المسطح المدرفلة على الساخن والمدرفلة على البارد والمعالجة بالأحماس والزيوت وإنتاج الواح الصلب المسطح المقطعة والمعالجة بالأحماس والزيوت والجير المحروق ومربيعات وبلاطات الصلب.

- واعتباراً من تاريخ ٢١ مايو ٢٠٠٩ تم إضافة الأغراض التالية:-
صناعة وتجارة وتوزيع حديد التسليح بجميع أنواعه وأعمال المقاولات المرتبطة به وما يلزم ذلك من خدمات كالإعداد والتجهيز والنقل وذلك لحساب الشركة أو لحساب الغير.

- بدأ التشغيل الفعلى للمصنع اعتباراً من الأول من يوليو ٢٠٠٤ بتصور شهادة القبول النهائي للمصنع.

- بدأ التشغيل الفعلى لمصنع البيليت اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١١ بتصور شهادة الاستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية.

- بدأ التشغيل الفعلى لمصنع حديد التسليح اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٢ بتصور شهادة الاستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية.

- بناءً على قرار مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٩ بالموافقة بالإجماع على اكتتاب الشركة القابضة في زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح البالغة ٣٣٠ مليون دولار أمريكي ليصبح رأس مال الشركة التابعة المصدر بعد الزيادة مبلغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي وذلك بإصدار ٣٣ مليون سهم وفقاً لقيمة الاسمية للسهم البالغة ١٠ دولار أمريكي للسهم لتكون نسبة مساهمتها ٥٥% من رأس المال بعد الزيادة. وذلك تحقيقاً لإستراتيجية شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) في النمو والتكميل.

وقد تم سداد الدفعة الثالثة والأخيرة من زيادة رأس المال البالغة ١١٠ مليون دولار أمريكي والتي تمثل ٣٣,٣% من تلك الزيادة بناءً على استدعاء شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) لها بتاريخ ٦ يناير ٢٠١٠ ليصبح إجمالي المسدد مبلغ ٣٣٠ مليون دولار أمريكي والذي يمثل ١٠٠% من زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح.

١-٣-٣ شركة مصر لصناعة لوازم الموسير والمسبوكت

- تأسست شركة مصر لصناعة لوازم الموسير والمسبوكت (شركة مساهمة مصرية) طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بموجب السجل التجاري رقم ٩٣٤١٦ في ٢٩ أغسطس ١٩٩٢ ومقر الشركة ومحلها القانوني بمدينة السادس من أكتوبر بالمنطقة الصناعية الرابعة.

- يتمثل الغرض الرئيسي للشركة في تصنيع لوازم الموسير والمسبوكت ومستلزمات الإنشاءات المدنية والصناعية وتصنيع المعدات الميكانيكية ونظم ومعدات حماية البيئة ونظم المناولة ومكونات السيارات وكذا نشاط الاستيراد والتصدير.

أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

أ- يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

أسس القياس

ب- تعد القوائم المالية المجمعة على أساس التكلفة التاريخية معدلة إلى قيمتها العادلة بالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي تقييم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والأصول المالية المتاحة للبيع - إن وجدت.

- لأغراض العرض تم استخدام التوقيب المتداول وطويل الأجل في الميزانية المجمعة ، بينما تم تحليл المصروفات في قائمة الدخل المجمعة على أساس وظيفي. كما تم استخدام الطريقة غير المباشرة في عرض قائمة التدفقات النقدية المجمعة.

عملة التعامل وعملة العرض

ج- يتم عرض القوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة القابضة وجميع البيانات المالية المعروضة بالجنيه المصري.

استخدام التقديرات والحكم الشخصي

د- إن إعداد القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب من الإدارة استخدام الحكم الشخصي وعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متعددة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية حيث يتم بناءً على ذلك تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأى فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها مراجعة تلك التقديرات إذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة فقط أما إذا كانت تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة وعلى الفترات المستقبلية عندئذ تدرج هذه الفروق في هذه الفترة والفترات المستقبلية.

وفيما يلى أهم البنود والإيضاحات الخاصة بها المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:-

- ١- إثبات الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات المحتملة (إيضاح رقم ٨، ٢٤).
- ٢- الأضمحلال في قيم العمالء والمديون (إيضاح رقم ١٠).
- ٣- الأضمحلال في قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمتأحة للبيع (إيضاح رقم ٦).
- ٤- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة (إيضاح رقم ٣-٤ ج).
- ٥- المخصصات (إيضاح رقم ١٥).
- ٦- الأدوات المالية (إيضاح رقم ١٧).

أهم السياسات المحاسبية المطبقة

-٣

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه يتم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية المجمعة ولدى جميع شركات المجموعة.

١-٣ أسس التجميع

تتضمن القوائم المالية المجمعة أصول والالتزامات ونتائج أعمال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة التي تسيطر عليها الشركة القابضة وتحقق هذه السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالقدرة على التحكم في السياسات المالية والتسييرية للشركات التابعة وذلك بهدف الحصول على منافع من أنشطتها. كما يؤخذ في الاعتبار حقوق التصويت المستقبلية في القدرة على السيطرة والتحكم. يتم إدراج القوائم المالية للشركات التابعة في القوائم المالية المجمعة بدءاً من تاريخ السيطرة على الشركة حتى تاريخ فقد هذه السيطرة. ولا يتم تجميع شركة تابعة في القوائم المالية المجمعة عندما تفقد الشركة القابضة سيطرتها في التحكم في السياسات المالية أو التشغيلية للشركة المستثمر فيها. وتتمثل أسس إعداد القوائم المالية المجمعة فيما يلي:-

- يتم استبعاد قيمة استثمار الشركة القابضة في الشركات التابعة مقابل إضافة أصول الشركة التابعة بالكامل مع إظهار نصيب الأقلية في الشركات التابعة بجانب الالتزامات.

- يتم الاستبعاد الكامل للمعاملات المتبادلة بين شركات المجموعة والأرصدة الناتجة عنها. كذلك يتم الاستبعاد الكامل للأرباح أو الخسائر غير المحققة والناتجة عن معاملات المجموعة مع الأخذ في الاعتبار أن الخسائر قد تشير إلى الأضلال في قيمة الأصول المتبادلة مما قد يتطلب الاعتراف به في هذه القوائم المالية المجمعة.

- إظهار نصيب حقوق الأقلية في الشركات التابعة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية بعد حقوق الملكية وقبل الالتزامات بالمركز المالي المجمع وكذا إظهار نصيب الأقلية في صافي أرباح الفترة / العام بعد الضريبة في بند تحديد أرباح الشركة القابضة بقائمة الدخل المجمعة ويتم حسابها بما يساوي حصتهم في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركات التابعة في تاريخ القوائم المالية المجمعة ويتم إدراج نصيب الأقلية في أرباح خسائر الشركات التابعة ببند مستقل بقائمة الدخل المجمعة.

- لا يتم تجميع شركة تابعة في القوائم المالية المجمعة عندما تفقد الشركة القابضة سيطرتها في التحكم في السياسات المالية أو التشغيلية للشركة المستثمر فيها بهدف الاستفادة من أنشطتها.

- في حالة عمليات الاقتناط التي تتم لشركات تابعة تحت سلطة مشتركة يتم إثبات الفرق بين تكلفة الاقتناء وحصة الشركة القابضة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة في تاريخ الاقتناء بحقوق الملكية مباشرة ببند الفرق الناتج عن عمليات الاقتناط لشركات تابعة تحت سلطة مشتركة.

٢-٣ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

تمسك الشركة القابضة حساباتها بالجيئي المصري ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة وفي تاريخ القوائم المالية المجمعة يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالمعاملات الأجنبية إلى الجيئي المصري وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ، وتدرج فروق العملة الناتجة بقائمة الدخل المجمعة. ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة وذلك فيما عدا:-

الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بعملات أجنبية متقد على تحصيلها أو سدادها وفقاً لأسعار صرف محددة مسبقاً.

وبالنسبة للأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بعملات أجنبية التي ليس لها سعر صرف معن مقابلاً الجيئي المصري فإنه يتم تحديد سعر صرفها باستخدام الدولار الأمريكي كسعر صرف وسيط بين تلك العملات والجيئي المصري.

وتدرج فروق العملة الناتجة عن المعاملات خلال الفترة وعن إعادة التقييم في تاريخ القوائم المالية المجمعة بقائمة الدخل المجمعة.

٣-٣ القوائم المالية للكيانات التابعة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - بالدولار الأمريكي، ولعرض إعداد القوائم المالية المجمعة يتم ترجمة الأصول والالتزامات إلى الجيئي المصري بسعر الإقبال في تاريخ القوائم المالية المجمعة. ويتم ترجمة بنود قائمة الدخل المجمعة باستخدام متوسط سعر الصرف خلال الفترة المعد عنها قائمة الدخل المجمعة. وتدرج فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية المجمعة ضمن حقوق الملكية بالقوائم المالية المجمعة في بند فروق ترجمة قوائم مالية مجمعة بالمعاملات الأجنبية. ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة، يتم ترجمة قائمة التدفقات النقدية للشركة التابعة المذكورة بمتوسط سعر الصرف خلال الفترة / السنة المالية.

٣-٤ الأصول الثابتة والإهلاك**أ- الاعتراف والقياس الأولي**

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك (٣-٤ ج) وأى اضمحلال فى قيمتها (٣-٣-١ ب). تتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل وبالنسبة للأصول في حالة إثنائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية إنشاء تلك الأصول لتصل إلى الحالة التشغيلية وفي الموقع الغرض الذي تم اقتناها من أجله، وكذلك تكاليف إزالتها و إعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول. يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة بكل من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكلفة وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل المجمعة كمصروف عند تكبدتها.

ج- الإهلاك

يتم تحويل الإهلاك على قائمة الدخل المجمعة وفقاً لطريقة القسط الثابت على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة، لا يتم إهلاك الأرضي، بحيث يعكس الاستفادة من المنافع الاقتصادية للأصول. هذا وتقوم إدارة الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية المتبقية للأصول الثابتة دورياً لتحديد ما إذا كانت تتلائم مع الأعمار المقدرة سابقاً وإذا وجد اختلاف جوهري يتم حساب إهلاك الأصول وفقاً للمدة المتبقية من العمر الإنتاجي المقدر، وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة:-

<u>البيان</u>	<u>العمر الإنتاجي المقدر</u>	<u>(سنة)</u>
---------------	------------------------------	--------------

مباني وانشآت
مباني الإدارة
مباني المصانع
إنشاءات

آلات ومعدات

٢٥	مصانع الاختزال المباشر
٢٠	مصانع الصهر والصب المستمر وكلسنة الجير
٢٥-٢٠	باقي المصانع
٤٠-٤	آلات أخرى

وسائل نقل وانتقال

٥	سيارات ركوب وانتقال
٤	درجات بخارية ووسائل نقل داخلي
٢	درجات
١٠	أخرى

عدد أدوات

١٠-٤	أثاث ومعدات مكاتب
٦,٦-٤	أثاث ومعدات حاسب آلي
١٠-٥	أثاث معدات مكاتب

د- يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن التخلص من الأصول الثابتة بمقارنة المتحصلات من عملية التخلص مع القيمة الدفترية لتلك الأصول، ويتم تحديدها على قائمة الدخل المجمعة ببند إيرادات ومصروفات تشغيل أخرى.

٥-٣ المشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة وتحتوى التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة واللزمه لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتضى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للغرض الذي أقتضى من أجله.

٦-٣ تكلفة الاقتراض

يتم تحويل تكلفة الاقتراض والتي تمثل فى الفوائد والعمولات البنكية بقائمة الدخل المجمعة مباشرة واستثناء من ذلك يتم رسملة تكلفة الاقتراض التي تتصل مباشرة باقتداء أو تشيد أو إنتاج أصل ثابت وتضاف على قيمة هذا الأصل وتهلك على مدى العمر الإنثاجي المقدر له وبنها رسملة تكلفة الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل الثابت المتعلقة به عندما يبدأ الإنفاق الفعلى على الأصل خلال الفترة التي تتحمل فيها الشركة تكلفة الاقتراض وتتوقف رسملة تكلفة الاقتراض في الفترات التي يتوقف فيها مؤقتاً تجهيز الأصل أو عندما يكون الأصل معداً للاستخدام.

٧-٣ الاستثمارات**١- استثمارات مالية في شركات شقيقة**

يتم إثبات الاستثمارات المالية في شركات شقيقة بتكلفة اقتدائها، ويتم إثبات الإيراد المتعلق بذلك الاستثمارات وفقاً لطريقة التكلفة وذلك في حدود ما يعلن عنه من توزيعات الأرباح للشركات المستثمر فيها والمتحقق بعد تاريخ الاقتداء، وفي حالة اضمحلال القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار عن قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة لهذا الاستثمار بقيمة الأضمحلال وتحمليه على قائمة الدخل المجمعة وفي حالة الارتفاع في القيمة في فترات لاحقة يتم إضافة هذا الارتفاع إلى قائمة الدخل المجمعة وذلك في حدود ما سبق تحميده على قوائم الدخل المجمعة خلال فترات مالية سابقة.

٢- استثمارات مالية متاحة للبيع

يتم الإثبات المبدئي للاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وفي تاريخ القوائم المالية المجمعة يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن حقوق الملكية المجمعة مباشرة فيما عدا خسائر الأضمحلال في قيمة الاستثمار يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل المجمعة وفي حالة استبعاد الاستثمار يتم إدراج الأرباح والخسائر المجمعة والتي سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية المجمعة في قائمة الدخل المجمعة. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ المركز المالى المجمع، أما الاستثمارات التي ليس لها سعر تداول فى سوق نشط ولا توافر المعلومات الضرورية لتقييمها بأحد طرق التقييم الفنية فيتم إثباتها بالتكلفة.

٨-٣

استثمارات في شهادات إدخارية
يتم إثبات الاستثمارات في الشهادات الإدخارية بتكلفة اقتدائها ويتحقق إيراد تلك الشهادات وفقاً لمعدل الفائدة الفعلى ووفقاً لمبدأ الاستحقاق.

٩-٣

استثمارات مالية (أذون خزانة)
يتم تقييم الاستثمارات المالية في أذون الخزانة - إن وجدت - بتكلفة اقتدائها ويتم استهلاك الفرق بين تكلفة الإقتداء والقيمة الإستردادية خلال المدة من تاريخ الإقتداء وحتى تاريخ الاستحقاق بطريقة الفائدة الفعلية باستخدام سعر الفائدة الفعلى ويتحقق إيراد هذه الاستثمارات وفقاً لأساس الاستحقاق والذي يظهر ضمن قائمة الدخل المجمعة في الفترة التي يتحقق فيها.

١٠-٣

المخزون
يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وتنتمى القيمة البيعية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع.

يتم حساب تكلفة المخزون وفقاً للأسس التالية:-

أ- الخامات الرئيسية والمواد المساعدة وقطع الغيار والمهامات بالتكلفة وتحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

ب- الخردة المتتساقطة من المراحل الإنتاجية يتم تقييمها بمتوسط تكلفة المرحلة.

ج- الإنتاج غير تام على أساس التكلفة الصناعية الفعلية والتي تشتمل على تكلفة الخامات الأولية والأجور الصناعية المباشرة والأعباء الصناعية غير المباشرة طبقاً لآخر مرحلة إنتاجية وصل إليها الإنتاج.

د- الإنتاج التام والإنتاج غير التام المعد للبيع على أساس أسعار التكلفة الصناعية (المباشرة وغير مباشرة).

هـ- يتم تقييم المخزون من البضائع بغض البيع بالتكلفة وتحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

و- يتم تقييم مخزون شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) في نهاية العام بالتكلفة وتحسب التكلفة طبقاً لطريقة الوارد أولاً يصرف أولاً بالنسبة لخامات وبطريقة المتوسط المتحرك بالنسبة لقطع الغيار والمواد والمهمات والمستلزمات الأخرى.

١١-٣ العملاء والمدينون وأوراق قرض

يتم إثبات العملاء والمدينون وأوراق القبض كأصول متداولة إلا إذا كان تاريخ استحقاقها وفقاً للارتباط التعاقدى أكثر من ١٢ شهر بعد تاريخ القوائم المالية المجمعة في هذه الحالة يتم إدراجها ضمن الأصول طويلة الأجل بالقوائم المالية المجمعة ويتم القياس الأولى لها بالقيمة العادلة مضافاً إليها التكلفة المباشرة للمعاملة، ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلى مخصوصاً منها إلى خسائر اضمحلال في قيمتها (٣-١٣).

١٢-٣ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك والودائع لأجل وأذون الخزانة ووثائق صناديق الاستثمار والتي لا تتجاوز ثلاثة شهور - إن وجدت - ويعتبر رصيد بنوك سحب على المكتشوف والذي سوف يسدد عند طلبه جزءاً من إدارة الشركة للأموال وذلك لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة.

١٣-٣ الأصول المالية

أ-

يتم اعتبار الأصل المالي مضمولاً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له أو لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل.

يتم قياس خسارة الأضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة - بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بإستخدام سعر الفائدة الفعلى للأصل. يتم قياس خسائر الأضمحلال المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع بإستخدام القيمة العادلة السائدة.

يتم إجراء اختبار الأضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة. وبالنسبة للأصول المالية الأخرى والتي يمكن تبويبها في مجموعات في ضوء خصائص خطر الائتمان فإنه يتم إجراء اختبار الأضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشتراك في خصائص خطر الائتمان.

يتم الاعتراف بكافة خسائر الأضمحلال في قائمة الدخل المجمعة. هذا ويتم تحويل الخسائر المجمعة المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المثبتة مسبقاً ضمن حقوق الملكية المجمعة إلى قائمة الدخل المجمعة إذا ما كان الانخفاض في قيمته يدل على حدوث الأضمحلال.

يتم إلغاء خسائر الأضمحلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الأضمحلال المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أدلة مدینونية بقائمة الدخل المجمعة. يتم الاعتراف بعكس الأصول المالية المتاحة للبيع والتي تعتبر أدلة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية المجمعة.

الأصول غير المالية

ب-

تم مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير المالية للشركة في حال وجودها بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل قوائم مالية مجمعة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال.

يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. ويتم الاعتراف بخسائر الأضمحلال في قائمة الدخل المجمعة.

تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حصولها للوصول إلى القيمة الحالية بإستخدام سعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقييم الحالي للسوق لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بالأصل.

يتم مراجعة خسائر الأضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ القوائم المالية المجمعة لمعرفة مدى وجود مؤشرات لأنخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الأضمحلال إذا حدث تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الإستردادية. يتم عكس خسارة الأضمحلال إلى حدود أن القيمة الدفترية للأصل بها لا يتجاوز التقييم الدفترية التي كان سيتم حسابها بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك إذا ما كانت خسارة الأضمحلال في القيمة لم يتم الاعتراف بها.

١٤-٣ رأس المال

أ-

الأسهم العادية

يتم إثبات التكاليف المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية وخيارات الاكتتاب في الأسهم كتحفيض من حقوق الملكية المجمعة.

إعادة شراء أسهم رأس المال

ب-

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المحدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة وال المتعلقة بإعادة الشراء تتغير في حقوق الملكية المجمعة وتتوب الأسهم المشتراء كأسهم خزانة وتظهر مخصومة من إجمالي حقوق الملكية المجمعة.

١٥-٣ القروض

ج-

توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالالتزام في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع وبتصدور قرار الجمعية العامة للشركة.

يتم الاعتراف أولياً بالقروض والتسهيلات الائتمانية بفوائد بالقيمة العادلة ناقصاً التكاليف ذات العلاقة. وبعد الاعتراف الأولى يتم إثبات هذه القروض بالقيمة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي - كما يتم الاعتراف بالالتزامات والقيمة الإستردادية في قائمة الدخل المجمعة على مدار عام كل قرض على حده على أساس سعر الفائدة الفعلية.

١٦-٣ موردون وأرصدة دائنة أخرى
يتم الاعتراف الأولى بالموردين والأرصدة الدائنة بالقيمة العادلة مخصوصاً منها التكاليف المباشرة للمعاملة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي - كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل مقابل البضائع والخدمات التي تم استلامها.

١٧-٣ المخصصات

د-

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يتربّع عنه تنفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثّق به لمبلغ الالتزام. هذا ويتم إعادة دراسة المخصصات في تاريخ الميزانية وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالي. وإذا كان الأثر جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للسوق لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً.

١٨-٣ الإيراد

أ- البضاعة المباعة والخدمات المقدمة

يتم الاعتراف بإيرادات المبيعات عند انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية البضائع إلى المشتري ويتم الاعتراف بالإيراد من أداء الخدمات بقائمة الدخل المجمعة عند أداء الخدمة. ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكيد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو التكاليف المرتبطة به أو مردودات المبيعات المتوقعة أو استمرار ارتباط الإدارة بالبضاعة.

- أ

ب- الفوائد الدائنة

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل المجمعة وفقاً لأساس الاستحقاق على أساس نسبة زمنية أخذها في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل.

١٩-٣ حصة العاملين في الأرباح

وفقاً للنظام الأساسي تسدد الشركة القابضة حصة العاملين في الأرباح وفقاً للقواعد التي يقرحها مجلس إدارة الشركة وتعتمدها الجمعية العامة. يتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح في قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة وكالتزام خلال السنة المالية التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع.

٢٠-٣ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات التشغيل بما في ذلك المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع مع تحديدها على قائمة الدخل المجمعة وفقاً لمبدأ الاستحقاق في الفترة المالية التي تحفت فيها تلك المصروفات.

- أ

مدفوعات الإيجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات مقابل عقود التأجير التشغيلي من الغير بقائمة الدخل المجمعة على أساس القسط الثابت على مدار مدة العقد ويتم الاعتراف بالحافز الإيجاري المحصلة بقائمة الدخل المجمعة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروف الإيجار.

- ب

الفوائد المدينة

يتم الاعتراف بالفوائد المدينة والمرتبطة بقروض وتسهيلات ائتمانية بفوائد في قائمة الدخل المجمعة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعال (الساري) وفقاً لأساس الاستحقاق.

- ج

نظام التأمينات والمعاشات للعاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية. يساهم العاملين والشركة بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجر ويقتصر التزام الشركة في قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة على قائمة الدخل المجمعة طبقاً لأساس الاستحقاق.

- د

ضريبة الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح العام كلا من ضريبة العام والضريبة المؤجلة ويتم إثباتها بقائمة الدخل المجمعة بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية المجمعة والتي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية المجمعة، وتتمثل الضريبة الحالية في الضريبة الخاضعة على الربح الخاضع للضريبة للعام بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ القوائم المالية المجمعة بالإضافة إلى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأساس المحاسبى وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والإلتزامات بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة.

ويتم الإعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك إحتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنفاق بهذا الأصل ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

-٥-

نظام المعاشات التكميلية للعاملين

تمنح كلاً من شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وشركة كونتراستيل (شركة تابعة) العاملين لديهم نظام مزايا المعاش التكميلي وبعد هذا النظام من نظم المزايا المحددة. تلزم المزايا المحددة الشركة بسداد مبالغ أو مستوى محدد من المزايا المستقلة وبالتالي تحمل الخطر متوسط وطويل الأجل.

يتم عرض التزام نظم المزايا المحددة في جانب الالتزامات بقائمة المركز المالي تحت بند "الالتزامات نظام المعاش التكميلي" لتعطى جملة هذه الالتزامات. ويتم حساب التزام نظم المزايا المحددة بصفة دورية عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة. وتطوي هذه التقنية على فرضيات تتعلق بعلوم السكان ومعدلات دوران العاملين ومعدل الزيادة في المرتبات ومعدلات الخصم والتضخم.

ويتم خصم القيمة العادلة لنظام الأصول من التزام نظم المزايا.

ويتم احتساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات في التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتحمل على قائمة الدخل تلك الأرباح (الخسائر) التي تزيد عن ١٠% من القيمة العادلة لأصول اللائحة أو ١٠% من القيمة الحالية للتزام المزايا المحددة (قبل خصم قيمة تلك الأصول) في نهاية الفترة المالية السابقة أيهما أعلى. وفي حالة زيادة الأرباح (الخسائر) الاكتوارية عن النسبة المشار إليها عالية يتم استهلاك تلك الزيادة بالإضافة إلى (أو الخصم على) قوائم الدخل على مدار متوسط الفترات المتبقية من سنوات العمل للموظفين المشاركون في تلك النظم.

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فوراً بقائمة الدخل بمجرد أن تصبح تلك المزايا مستحقة أما إذا لم تكن قد استحقت بعد فيتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التي تستحق خلالها تلك المزايا. يتم عرض التكاليف السنوية لنظم مزايا العاملين المحددة موزعة على مراكز التكلفة المختلفة بقائمة الدخل (تكلفة نظام المعاش التكميلي).

٢١-٣

نصيب السهم في الأرباح

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية ويتم احتساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة القابضة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٤- الأصول الثابتة

مبنائي*	آلات *	أثاث ومعدات	معدات حاسب الآلي	الأجتالى
وسائل نقل	معدات وأدوات	مكتب	مكتب حاسب الآلي	مكتب حاسب الآلي
التكتفة في أول يناير ٢٠١٤	٢٠١٤/٦/٣٠	٢٠١٤/٦/٣٠	٢٠١٤/٦/٣٠	٢٠١٤/٦/٣٠
الإسقافات خلال الفترة	—	—	—	—
الاستبعادات خلال الفترة	—	—	—	—
فرق ترجمة	٢٦٧٢٩٨٥	٧١٠٣٣٣٤٣	١٦٠٨٠٨٠٨١	١٠٦١١٤٩
—	٦٠٦٦٧٤	٦٠٦٠٨١	٦٠٦٠٨١	٦٠٦٠٨١
١٩٤٣٠٨٩١٣٩٧	٣٣٨٣٦٩٨٤	٤١٠٨٤٩٩١	٥٨٤٨٥٩٠٩	١٣٩٨٩٥٧٧٩
٨٣٤٠٤٠٦٨٥١	٣٩٢٣٣٧٦٤	١٢٠٥٦٥٩١	٢٨٣٩٣٢٢٩	٣٢٢٠١٩١٦
٣١١٨٢٦٨٤٠	٦٩٨٣٣٤٢١	١٣٠٩٦٢٠	٩٠٥٧٩٣٨٧	٦٩٨٣٣٤٢١
(٢١٩٧٩٤١٧)	١١٧٣٨٣٤٠٧	١٣٠٩٣٦٨	٤٩٧٨٠٣٢	٤٩٧٨٠٣٢
٥٦٥٦٤٥٦٦٨	٤٥٥٧١٧٧٦٨	٢٥٣٤١٧٧٦٨	٨٤٥٠٠٠	٨٤٥٠٠٠
مجسم الأهلاك في أول يناير ٢٠١٤	٢٠١٤/٦/٣٠	٢٠١٤/٦/٣٠	٢٠١٤/٦/٣٠	٢٠١٤/٦/٣٠
إهلاك الفترة	—	—	—	—
مجسم إهلاك الاستبعادات	—	—	—	—
فروق ترجمة	٥٥٨٠٩	٥٣٦٩٨٣	٤٤٩٣٨٥١٧	١٠٦٨٤١٩٧
٨٦٦٨١٦٣٩٧	٣٥٢٣٦٩٣١	٧٢٨٠٦٩٨٦	٧٢٨٠٦٩٨٦	٧٢٨٠٦٩٨٦
١٠٦٧٦٩٩٩	٦١٣٩٣٠٦٩	٧٣١٧٥٧٥٧٦	٦١٣٩٣٠٦٩	٦١٣٩٣٠٦٩
١٠٦٧٣٦٠٧٨٣٥	٧٣١٧٥٧٥٧٦	٦١٣٩٣٠٦٩	٦١٣٩٣٠٦٩	٦١٣٩٣٠٦٩
صافي الأصول الثابتة في ٣٠/٦/٢٠١٤	٢٠١٤/٦/٣٠	٢٠١٤/٦/٣٠	٢٠١٤/٦/٣٠	٢٠١٤/٦/٣٠
أصول مملوكة دفترياً ولا تزال تعميل	—	—	—	—

- ما زالت الشركة القابضة في سبيل إتمام إجراءات توثيق تسجيل بعض الأراضي المشتراء من الجهات المختلفة (محافظة الإسكندرية - جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة - أفراد وجهات مختلفة) (إيضاح رقم ٤-٢٥).
- طبقاً لاتفاقيات قروض شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) فإن أرض وأصول الشركة المادية والمعنوية مرهونة رهنأ عقارياً وتجارياً ورهن حيازى على المخزون، والتنازل عن حقوق الشركة في عقود الإنشاء والتوريد والمعرفة الفنية لصالح البنك الأهلي المصري (وكيل الضمانات المحلية) وبنك روبل بنك - أسكوتلاند (وكيل الضمانات الأجنبية) - (إيضاح رقم ١٣).
- تتضمن تكلفة الأرضي قيمة قطعة أرض مساحتها ٩٢٨ ألف متر مربع قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بشرائها من شركة تنمية خليج السويس بقيمة إجمالية ٢٨ مليون جنيه شاملة رسوم محافظة السويس البالغة ٥ مليون جنيه مصرى (المعادل لمبلغ ٩٥٦ ألف دولار أمريكي) بغرض إقامة مشروع صناعي عليها وطبقاً للعقد فإنه لا يحق للشركة تسجيل الأرض باسمها إلا بعد سداد كامل الأقساط وتم سداد القسط الأخير في ١٥ أكتوبر ٢٠١٠ وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تسجيل الأرض باسم الشركة.
- الأرضي المخصصة لشركة حديد للتجارة والصناعة والمقاولات (كونتراستيل) - شركة تابعة بمدينة برج العرب الجديدة من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة جهاز مدينة برج العرب والمقام عليها المبنى الإداري للشركة - لم يتم توثيقها بعد بإسم الشركة حتى تاريخه.
- يتضمن بند وسائل النقل والانتقال المعدات المؤجرة من شركة حديد للتجارة والصناعة والمقاولات (كونتراستيل) - شركة تابعة لشركة العز الدخيلة للصلب - الشركة القابضة.
- لم يتم بعد توثيق عقد شراء الأرض المخصصة لشركة مصر لصناعة لوازم المواصلات والمبوكات (شركة تابعة) من هيئة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة - جهاز تنمية مدينة السادس من أكتوبر بالمنطقة الصناعية الرابعة والشركة في سبيل استيفاء الشروط والتراخيص الازمة لإتمام التوثيق.
- قامت شركة مصر لصناعة لوازم المواصلات والمبوكات (شركة تابعة) بالحصول على رخصة مؤقتة من هيئة المجتمعات العمرانية - جهاز مدينة السادس من أكتوبر لمدة ٣ سنوات حتى ٢٨ يوليو ٢٠١٣ . ووفقاً لمذكرة المستشار القانوني للشركة فإن الشركة قامت بسداد كامل قيمة الأرض المخصصة وتنفيذ مشروع صناعي على تلك الأرض وقد حصلت على كافة الموافقات والتراخيص الازمة للتشغيل فإن الوضع القانوني بشأن قرار التخصيص مستقر وجاري اتخاذ الإجراءات الازمة مع الجهات الإدارية المعنية.

مشروعات تحت التنفيذ

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	
<u>جنبه</u>	<u>جنبه</u>	
٤١٠٦٨٠٢٧	١٨١٩٠٩٠٦	مشروعات تحت التنفيذ - الشركة القابضة*
٧٥٩٥٣١٦٦	٧٤١٥٦٠٥٣	مبانى وإنشاءات
٥٠٠٩١٦١٤	٥٥٦٢٧٢٨٠	آلات ومعدات تحت التركيب
١٦٧١١٢٨٠٧	١٤٧٩٧٤٢٣٩	دفعات مقدمة لشراء أصول ثابتة
		مشروعات تحت التنفيذ - شركة العز لصناعة الصلب
٢٤٧٢٣٦٤	٢٩٥٦١٢١	المسطح "شركة تابعة"
٧٠٠٠٠٢٧	٧٢٠٢٤٠	مبانى وإنشاءات
٩٣٩٦٣٤٨	٩٦٦٢٦٦٢	آلات ومعدات
١٢٥٦٨٧٣٩	١٣٣٤٤٠٢٣	دفعات من تحت حساب شراء آلات ومعدات
		مشروعات تحت التنفيذ - شركة حديد للصناعة والتجارة
٤٧٠٧٨٥	٤٧٠٧٨٥	والمقاولات - كونتراستيل - "شركة تابعة"
٨٧٢٥٣٢	٨٧٢٥٣٢	الأراضي
١١١٩٢٤	٢٧٤٠٣٧	مبانى تحت التنفيذ
--		مشروع فصل معدن الحديد من الخبث الناتج من افران
١٤٥٥٢٤١	٢٢٥٨٤٠٠	الحديد
		دفعات مقدمة لشراء اصول
		مشروعات تحت التنفيذ - شركة مصر لصناعة لوازم
--	١٤٤٠٠	المواسير والمسیوکات "شركة تابعة"
--	١٤٤٠٠	دفعات مقدمة لشراء اصول
١٨١١٣٦٧٨٧	١٦٥٢٠٨٤١٦	

يتمثل هذا البند في قيمة المشروعات تحت التنفيذ القائمة والتي تخضع الشركة القابضة والتي لم يتم الانتهاء منها حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ وهي كالتالي:- *

- ١ مشروع محطة الكهرباء بميناء الدخيلة.
- ٢ مشروع نظام الإنذار ضد الحريق.
- ٣ مشروع صرف تخزين الخام.
- ٤ عملية تطوير وتحديث نظام التحكم لمحطة الكهرباء.
- ٥ استاد ساحة تخزين البليت.
- ٦ تطوير محطة المياه رقم (١).
- ٧ مشروع ERP System.
- ٨ توريد وتركيب سنترال الشركة.
- ٩ مشروع اوناش حلل الخبث (٨٠ طن).
- ١٠ مشروع المطاعم والمطابخ داخل الشركة.
- ١١ مسخنات البوتقة (٨٠ طن).

الاستثمارات	- ٦	
استثمارات مالية في شركات شقيقة	١-٦	
قيمة نصيب الشركة القابضة في صافي أصول الشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) (ش.ذ.م.م.) (تحت التصفية) وفقاً لآخر قوائم مالية للشركة (نسبة المساهمة ٤٠٪ من رأس المال) وذلك بعد خصم قيمة الدفعة الأولى المحصلة بناها على قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٥ والبالغة ٦٠٠ ألف جنيه.		
٨٩٩٣٤	٨٩٩٣٤	
٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	
استثمارات مالية متاحة للبيع	٢-٦	
قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال شركة العز - الدخلة للحديد والصلب - مصر (EZDK) (ش.ذ.م.م) (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال).		
١١٤٩٣٤	١١٤٩٣٤	
١٧٧٢٦٢٦٦	١٧٧٢٦٢٦٦	
خسائر الأض محلل في قيمة الاستثمارات	بخصوص:	
(١٧٧٢٦٢٦٦)	(١٧٧٢٦٢٦٦)	
--	--	
٥١٠	٥١٠	
إجمالي الاستثمارات	-	
إقراض طويل الأجل	-٧	
يتمثل بند إقراض طويل الأجل الظاهر ضمن بند الأصول طويلة الأجل بالقوائم المالية المجمعة بمبلغ ٩٦٩ ٨٧٨ ٣١ جنية وذلك بعد خصم الأقساط المستحقة التحصيل خلال عام وفقاً لما يلي:-		
إيضاح رقم	-	
سلف العاملين تسد على أقساط شهرية لمدة سنتين (بدون فوائد)	-	
القيمة الحالية لقرض إسكان العاملين يسد على أقساط شهرية لمدة عشر سنوات (بدون فوائد)		
٨٦٥٦٢٦٤	٩٦٣٩١٣٧	
١٧٦٦٩٤٢٨	١٧٣٠٤١٧٥	
١٦١٧٠٤٩	١٤٧١٥٢٦	(١٠)
١٩١٤٦٨٠	١٩٠٦٨٦١	(١٠)
١٣٠٢٩٤٧	١٥٥٨٢٧٠	(١٠)
سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس وتسد على أقساط لمدة ٦ سنوات (بدون فوائد)	-	
٣١١٦٠٣٦٨	٣١٨٧٨٩٦٩	

٢-٧ القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين

إجمالي قرض اسكان العاملين بالشركة القابضة	نحوه	إيضاح رقم	نحوه	٢٠١٣/١٢/٣١
المحول إلى قروض قصيرة الأجل (ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى)	نحوه	(١٠)	نحوه	٢٠١٤/٦/٣٠
القيمة الاسمية لقرض إسكان العاملين بالشركة القابضة طويل الأجل	نحوه	(٤٢١٩٧٥٠)	نحوه	(٤٠٤٨٧٥٠)
الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة لقرض اسكان العاملين طويلة الأجل	نحوه	(١١٥٤٠٢٧٣)	نحوه	(١١٧٢٢٨٩٥)
القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين بالشركة القابضة طويل الأجل	نحوه	١٧٣٠٤١٧٥	نحوه	١٧٦٦٩٤٢٨
بخصوص:				
زيادة القرض الحسن لاسكان العاملين بقيمة ٧ مليون جنيه مصرى ليصبح ٣٧ مليون جنيه مصرى.				

٣-٧ يتمثل قرض اسكن العاملين في قيمة القرض الحسن المخصص لمعاونة شباب العاملين في الشركة القابضة في الحصول على سكن خاص وبالبالغ قيمته الإجمالية ٣٧ مليون جنيه مصرى وفقا لقرارات مجلس ادارة الشركة القابضة خلال عامي ٢٠١٢ / ٢٠١٣ وقد وافق مجلس ادارة الشركة القابضة بجلسه في ١٣ مارس ٢٠١٣ على زيادة القرض الحسن لاسكان العاملين بقيمة ٧ مليون جنيه مصرى ليصبح ٣٧ مليون جنيه مصرى.

قد تم منح هذا القرض وفقا لضوابط محددة لتحقيق الهدف وضمان حقوق الشركة القابضة في استرداد القرض على مدار ١٠ سنوات باعتباره كقرض دوار يمنح المستفيد من هذا المشروع ٣٠٪ من قيمة الوحدة السكنية بما يعادل ٣٠ ألف جنيه مصرى يتم تنشيطها على مدار ١٠ سنوات دون اي اعباء او فوائد على العاملين وفقا للضوابط الموضوعة من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ عدد ٤٠٨ مستفيد وبقيمة اجمالية للقرض بلغت ٣٣,٠٦ مليون جنيه مصرى وقد بلغت الاموال المستحقة للتحصيل خلال عام ٤,٢ مليون جنيه مصرى ظهرت ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الاجل، وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة في تاريخ اعداد القوائم المالية المجمعة بناء على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنويا خلال فترة هذا القرض الحسن والمحملة على قائمة الدخل المجمعة (إيضاح رقم ١١-٣).

٤-٧ القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)

إجمالي قرض اسكن العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) بالشركة القابضة	نحوه	إيضاح رقم	نحوه	٢٠١٣/١٢/٣١
المحول إلى قروض قصيرة الأجل (ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى)	نحوه	(٥١٣٠٠٠)	نحوه	٢٠١٤/٦/٣٠
القيمة الاسمية لقرض إسكن العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل بالشركة القابضة	نحوه	(٥٠٧٠٠٠)	نحوه	٢٧٠٨٢٥٠
الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة لقرض اسكن العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل	نحوه	(٥٢٧٥٩٩)	نحوه	١٩٩٨١٢٥
القيمة الحالية لأقساط قرض إسكن العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) بالشركة القابضة طويل الأجل	نحوه	١٤٧٠٥٢٦	نحوه	١٦١٧٠٤٩
بخصوص:				
زيادة القرض الحسن لاسكان العاملين المتضررين بقيمة ٣٠ مليون جنيه مصرى ليصبح ٦٣ مليون جنيه مصرى.				

٥-٧ يتمثل قرض اسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) بالشركة القابضة في قيمة القرض الحسن المخصص لدعم العاملين والمتضررين بالعمارات من عمارة (٦) الى عمارة (١٥) بمشروع بوابة (٨) والخاصة بشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٣.

تم منح القرض بواقع ثلاثة آلاف جنيه مصرى عن السنة و بحد اقصى ٢٠ ألف جنيه مصرى وفقاً لعدد السنوات المتبقية للمستفيد حتى سن الاحالة للمعاش يتم تقسيطها دون اى أعباء او فوائد على العاملين وفقاً للضوابط الموضوعة من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض حتى عدد ١٧١ مستفيد بقيمة اجمالية للقرض بلغت ٢,٧ مليون جنيه مصرى يتم تقسيطها على اقساط لمدة تصل الى ٧ سنوات وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٥١٣ ألف جنيه مصرى ظهرت ضمن بند مدینون وأرصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الاجل، وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طول الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة في تاريخ اعداد القوائم المالية المستقلة بناءاً على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنوياً خلال فترة هذا القرض الحسن وتم تحويلها على قائمة الدخل المجمعة (ايضاح رقم ٣). (١١-٣).

٦-٧ تتمثل سلف العاملين - رحلة العمرة في قيمة السلف التي تمنحها الشركة القابضة للعاملين وافراد اسرهم وذلك كل ٣ سنوات بقيمة ٩ ألف جنيه مصرى للعامل و ١٨ ألف جنيه مصرى للعامل مع فرد من الأسرة او اكثر وذلك بخلاف قيمة الدعم الذى تقدمه الشركة القابضة للعامل الواحد بمبلغ ٦٠٠ جنيه مصرى والعامل مع فرد من الأسرة بمبلغ ٩٠٠ جنيه مصرى او ١٢٠٠ جنيه مصرى في حالة فرد من الاسرة وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية للشركة القابضة في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ على ان يتم سداد هذه السلف على فترة ٢٤ شهر وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ١,٩ مليون جنيه مصرى ضمن بند مدینون وأرصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الاجل.

٧-٧ تتمثل سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس في قيمة السلف التي تمنحها الشركة القابضة للعاملين مرة واحدة طوال الحياة الوظيفية بمبلغ ٣٠ ألف جنيه مصرى حيث تدعم الشركة القابضة العامل بمبلغ ٤ ألف جنيه مصرى ويقتصر المبلغ المتبقى على فترة ٦ سنوات وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية للشركة القابضة في ٢٨ مارس ٢٠١٣ وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٣٤٠ ألف جنيه مصرى ضمن بند مدینون وأرصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الاجل.

الضريبة المؤجلة

-٨

١-٨

يتمثل رصيد الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المثبتة فيما يلي

	٢٠١٣ دiciembre		٢٠١٤ يونيو		<u>الضريبة المؤجلة</u> الأصول الثابتة
	أصول	التزامات	أصول	التزامات	
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
١٥٤٤ ٤٧٠ ٢٤٣	--		١٥٧٠ ٣٠٧ ٠٨٠	--	المخصصات وخسائر الانخفاض في قيمة الأصول
--	٤٢ ٩١٤ ٠٧١		--	٥١ ٤٤٦ ٨٨٥	خسائر ضريبية مرحلة خاصة بشركة العز لصناعة
--	٧٣٥ ١١٨ ٦٧٢		--	٨٤٤ ٥٢٧ ٠١٥	الصلب المسطح (شركة تابعة)
<u>٥٤٤ ٤٧٠ ٢٤٣</u>	<u>٧٧٨ ٠٣٢ ٧٤٣</u>		<u>١٥٧٠ ٣٠٧ ٠٨٠</u>	<u>٨٩٥ ٩٧٣ ٩٠٠</u>	إجمالي الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل/التزام
<u>٧٦٦ ٤٣٧ ٥٠٠</u>			<u>٦٧٤ ٣٣٣ ١٨٠</u>		صافي الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها الالتزام
(١ ٨٥٩ ٩٠٧)			(١ ١٦٣ ٤٩٦)		<u>بعض:</u>
(٧١١ ٠٩٢ ٢٣٦)			(٧٦٦ ٤٣٧ ٥٠٠)		فروق ترجمة
<u>٥٣ ٤٨٥ ٣٥٧</u>			<u>(٩٣ ٢٦٧ ٨١٦)</u>		الضريبة المؤجلة السابقة تحويلها على قائمة الدخل المجمعة

الضريبة المؤجلة (المدرجة في) /المحملة على قائمة الدخل المجمعة عن الفترة / السنة المالية

٢-٨ الأصول الضريبية المؤجلة غير المثبتة

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة بالنسبة للبنود التالية:-

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٦/٣٠	الإجمالي
جنيه	جنيه	المخصصات في قيمة العملاء والمديون
٢٩٣١٨٠٥	٣٤٦٨١٦٥	
٢٣٦١٤٣٩١	٦٦٥٠٥٩٨	
٢٦٥٤٦١٩٦	١٠١١٨٧٦٣	الإجمالي

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة وال المتعلقة بهذه البنود إما لعدم استيفاء اشتراطات اعتماد الخصم الضريبي أو لعدم توافر درجة مناسبة للتأكد من وجود أرباح ضريبية مستقبلية كافية يمكن من خلالها الاستفادة من هذه الأصول.

٣-٨ تعديل سعر الضريبة

صدر القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ بشأن مد سريان القرار بقانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ لتسري التعديلات الواردة به والتعديلات الواردة بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ بشأن بعض احكام قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ اعتباراً من ١٩ مايو ٢٠١٣ (اليوم التالي لنشره بالجريدة الرسمية في ١٨ مايو ٢٠١٣).

صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بشأن فرض ضريبة اضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من الفترة الضريبية الحالى بنسبة ٥٪ على ما يجاوز مليون جنيه مصرى من وعاء الضريبة على ارباح الأشخاص الاعتبارية وفقاً لاحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ صدر القرار الجمهورى بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ وقد تضمن هذا القانون أحکاماً بتعديل بعض مواد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ من أهمها ما يلى:-

- ١- استحداث باب بفرض ضريبة على توزيعات الارباح.
- ٢- استحداث باب بفرض ضريبة على الارباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الحصص والأوراق المالية.

وفقاً لهذه التعديلات تقوم إدارة الشركة القابضة والشركات التابعة بدراسة مدى تأثير وليات تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٤، وهو تاريخ العمل بالقانون، وفي ضوء ما سوف تحدده الاتحة التنفيذية للقانون عند صدورها.

٤-٩ المخزون

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٦/٣٠	* خامات رئيسية ومساعدة*
جنيه	جنيه	قطع غيار ومهامات**
١٠٨٧٣١٨٣٤١	١٧٥٩٩٢٠٩٩٢	إنتاج غير تام (أطوال) *
١١٩٥٣٨٠٦٥٩	١١٩١٣٧١٥٦٦	إنتاج تام (أطوال) *
١٤٦٧٩٠٨٦٦	٢٤٩٣٢٥٢٤٥	إنتاج غير تام (مسطحات) *
٩٠٧٨٤٩٣٤	٢٦٠٥٨٤١١٢	إنتاج تام (مسطحات) *
٣٢٦٠٢٩٣١	٣٥٧٥٢٠٧٦	زيوت وشحوم وأخرى
٣٣٥٥٤٨٢٢٨	٣٩٣٤٧٢٧٧٩	إنتاج تام (آخر) *
٥٩٥٣٥١٩	٦٢٠١٣٥٤	
--	٧١٢٩٦	
٢٨٩٤٣٧٩٤٨٨	٣٨٩٦٦٩٩٤٢٠	

* تضمن ارصدة مخزون خامات وانتاج غير تام (أطوال) والخاص بالشركة القابضة مبلغ ٩٣,٤ مليون جنيه مصرى و ١٤,٥ مليون جنيه مصرى على التوالى تتمثل فى تكلفة خردة وزهر مستورد ومكورات حديد اسفنجى على سيل الامانة في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ لدى شركات شقيقة (شركة العز لصناعة الصلب المسطح) (شركة تابعة) (ايضاح ١١-٢٢).

* تم عرض المخزون من الإنتاج التام (مسطحات) والمخزون من قطع الغيار والمهامات بعد خصم خسائر الانخفاض في القيمة والبالغة ٢,٧ مليون جنيه مصرى و ١,٣ مليون جنيه مصرى على التوالى والسابق ادراجها بقوائم الدخل المجمعة عن الأعوام السابقة.

- ١٠ العملاء والمدينون

إيضاح رقم	٢٠١٤/٦/٣٠ جنـه	٢٠١٣/١٢/٣١ جنـه
عملاء		
أعتمادات عملاء (تصدير)	١٥ ١٣٣ ٢٤٢	١٤ ٢٨٥ ٣٦٥
أوراق قرض	١٧٠ ٢٣٧ ٩١٤	١٢٢ ١٢٣ ١٢٩
موردين - أرصدة مدينة	١٥ ٢١٥ ٤٣١	١٦ ١٨٥ ٨٦٧
تأمينات لدى الغير	٥٠ ٢٦٨ ٧٢٩	٦٩ ٢٤٩ ٢٨٢
مصلحة الجمارك (أمانات)	٢١٩ ٥٣٥ ٩٠٧	١٩٤ ٤١٦ ٩٠٦
مصلحة الضرائب - أرصدة مدينة*	٢٢ ٠٨٢ ٤١٧	١٧٩١ ٠٤٥
مصلحة الضرائب - مقابل حق الإنقاض*	٤٤٨ ٢٤٩ ٤٨٦	٤٠٠ ٥١٣ ٣٦٩
مصرفوفات مدفوعة مقدماً	١٢٧ ٤٧٧ ٣٠٠	١٢٧ ٤٧٧ ٣٠٠
ضريبة المبيعات	١٨ ٣٦٣ ٤٢٨	٢٩ ٧٨٤ ٤٢٠
إقراض قصير الأجل - سلف عاملين	١٨٠ ٤٩٤ ٦٠٧	١٧٠ ٩٥٤ ٥٥٣
إقراض قصير الأجل - قرض اسكان	٤ ٨٧٢ ٦٦٧	٤ ٨٦٦ ٦٥٨
إقراض قصير الأجل - قرض اسكان العاملين	(٧)	٤ ٠٤٨ ٧٥٠
المتضاربين بمشروع بوابة (٨)	٤ ٢١٩ ٧٥٠	٥٠٧ ٠٠٠
إقراض قصير الأجل - سلف العمرة	٣ ٨٩٦ ٨٦٦	٢ ٨٦٧ ٦٥٨
إقراض قصير الأجل - سلف الحج	٣٣٩ ٨٥٢	٢٦٣ ٥١٨
هيئة ميناء الإسكندرية	٤٢ ٤٨٨ ٦٠٦	٤٢ ٤٨٨ ٦٠٦
إيرادات مستحقة	٢ ٥٦٥	١ ٢٦٠ ٧٧٨
فروق توزيعات أرباح العاملين تحت اعتماد الجمعية العامة العادية**	--	٣٤ ٦٣٦ ٦٣٧
دفعات مقدمة من تحت حساب توزيع الأرباح***	--	٤٥٩ ٧٩٧
مدينون متتنوعون	٤١ ٢٣٧ ٠٥٣	٢٢ ٨٧٤ ١٨٢
	١ ٣٦٤ ٦٢٨ ٨٢٠	١ ٢٦١ ٠٥٤ ٨٢٠
(خصم): خسائر الأضمحلال في قيمة العملاء والأرصدة المدينة الأخرى*	(٥٨ ٩٣١ ٧٧٠)	(٥٨ ٩٣١ ٧٧٠)
	١ ٣٠٥ ٦٩٧ ٥٥	١ ٢٠٢ ١٢٣ ٥٥

تتضمن أرصدة مصلحة الضرائب - أرصدة مدينة مبلغ ٢٥٤ مليون جنيه مصرى قيمة الدفعات من تحت حساب جدولة المطالبات الضريبية للشركة القابضة عن مشروعات الصلب المسطح وفقاً لما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (١٩-١) وبلغ ٨٦ مليون جنيه مصرى يمثل دفعه مقدمة من تحت حساب فروق فحص ضريبة شركات الأموال للشركة القابضة عن السنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٥ (إيضاح رقم ١٩). *

* تمثل أرصدة مصلحة الضرائب - مقابل حق الانفاق في قيمة دفعات من تحت حساب قيمة ضريبة المبيعات الإضافية على مقابل حق الانفاق الشركة القابضة برصيف الخامات التعدينية وساحات التشوير بميناء الدخلية وبالنسبة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى وهى محل نزاع قانونى (إيضاح رقم ٢٦).

** فروق توزيعات أرباح العاملين بالشركة القابضة بالأرقام المقارنة ناتجة عن تسوية فروق العلاوات الاجتماعية عن سنوات سابقة (الأعوام من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠) طبقاً لتوصية مديرية القوى العاملة فى ٢٨ أكتوبر ٢٠١٣ . تم اعتمادها بالجمعية العامة العادلة للشركة القابضة والمنعقدة فى ٣ مايو ٢٠١٤ طبقاً لقوائم المالية المستقلة للشركة القابضة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ .

*** يتمثل الرصيد بالأرقام المقارنة في قيمة الدفعات المنصرفة للعاملين بشركة كونتراستيل (شركة تابعة) من تحت حساب الأرباح عن عام ٢٠١٣ بما يعادل شهرين لكل موظف وذلك بناءاً على قرارات ادارية من رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للشركة التابعة طبقاً لمحضر اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠١٣ ويتم خصمها من التوزيعات السنوية للأرباح (تم اعتمادها من الجمعية العامة العادلة للشركة التابعة والمنعقدة فى ١٢ مارس ٢٠١٤ طبقاً لقوائم المالية المستقلة للشركة التابعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣).

خسائر الأضمحلال في قيمة العملاء والأرصدة المدينة الأخرى ****

الرصيد في ٢٠١٣/١٢/٣١	الرصيد في ٢٠١٤/٦/٣٠
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>
٥٥٦٥٢٧٧٠	٥٥٦٥٢٧٧٠
٣٢٧٩٠٠٠	٣٢٧٩٠٠٠
<u>٥٨٩٣١٧٧٠</u>	<u>٥٨٩٣١٧٧٠</u>

خسائر الأضمحلال في قيمة العملاء والأرصدة المدينة الأخرى *

خسائر الأضمحلال في قيمة الموردين - أرصدة مدينة

* يتضمن رصيد خسائر الأضمحلال في قيمة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى قيمة مدبوغة متذارع عليها للشركة القابضة مع هيئة ميناء الاسكندرية بمبلغ ٤٢,٥ مليون جنيه مصرى علماً بأن تلك القيمة متذارع عليها امام القضاء بالإضافة الى رصيد المدبوغة القائم طرف شركة الحديد والصلب المصرية لصالح الشركة القابضة وبالنسبة لقيمة ١,٣ مليون جنيه مصرى.

١١ - الاستثمارات المالية (أذون خزانة)

تتمثل الاستثمارات المالية في قيمة شراء أذون خزانة مصرية بيانها كالتالى:-

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٦/٣٠
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>
٤٤٠٢٥٠٠٠	٤٠٦٠٠٠٠٠
<u>(٩٠٠٧٣٤)</u>	<u>(٣٤٢٦٩٤)</u>
<u>٤٣١٢٤٢٦٦</u>	<u>٤٠٢٥٧٣٠٦</u>

القيمة الإستردادية لأذون الخزانة في تاريخ الاستحقاق

بخصم:

عوائد غير مكتسبة

القيمة الإستردادية

معدل الفائدة %	القيمة الإستردادية لأذون الخزانة	العائد الغير مكتسبة في ٢٠١٤/٦/٣٠	القيمة الإستردادية في ٢٠١٤/٦/٣٠	إجمالي العائد المكتسبة حتى * ٢٠١٤/٦/٣٠	القيمة المدفوعة عند الشراء تاريخ الاستحقاق
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٩,٧٥	٢٠٠٠٠٠	١٥٠٤٥	١٩٨٤٩٥٦	٤٣٠٥٦	١٩٤١٩٠٠ ٢٠١٤/٧/٢٩
٩,٨٧	١٠٠٠٠٠	٢٠٥١٧	٩٧٩٤٨٢	٧١٠٢	٩٧٢٣٨٠ ٢٠١٤/٩/١٦
١٠	٥١٠٠٠٠	١٣٦٤	٥٠٩٨٦٣٦	١٢٢٧١٩	٤٩٧٥٩١٧ ٢٠١٤/٧/١
١٠	٢١٠٠٠٠٠	٢٤١٤٢٨	٢٠٧٥٨٥٧٢	٢٦٩٥٠٢	٢٠٤٨٩٠٧٠ ٢٠١٤/٨/١٢
٩,٧٥	٣٠٠٠٠٠	١١٩٠٦	٢٩٨٨٠٩٤	١٥٨٧٤	٢٩٧٢٢٢٠ ٢٠١٤/٧/١٥
١٠	٣٠٠٠٠٠	٨٠٢	٢٩٩٩١٩٨	٧٢١٨٨	٢٩٧٢٠١٠ ٢٠١٤/٧/١
٩,٧٥	٥٥٠٠٠٠	٥١٦٣٢	٥٤٤٨٣٦٨	٧٨٨٨٣	٥٣٦٩٤٨٥ ٢٠١٤/٨/٥
	٤٠٦٠٠٠٠	٣٤٢٦٩٤	٤٠٢٥٧٣٠٦	٦٠٩٣٢٤	٣٩٦٤٧٩٨٢

* يمثل المبلغ في قيمة إجمالي العائد المكتسبة على استثمارات مالية (أذون خزانة) قبل خصم الضريبة المستحقة والتي سيتم خصمها من المتبقي بنسبة ٢٠٪ من العائد المحصلة لتلك الأذون في تاريخ الاستحقاق وفقاً لأحكام القانون.

١٢ - النقدية بالبنوك والصندوق

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٦/٣٠
جنيه	جنيه
١٦٥٤٩١٧٨١٥	٨٩٠٧٠٤٠٩٩
٣٣٨١١٦٢٤	١٤١١٥٢٨٩
١٣٠٤٨٩٤١٠	٥٠٢٧٥٠
١٨١٩٢١٨٨٤٩	٩٥٣٢٢١٣٨
١٠٢١٥٦٧٣٧	٢٩٩٦١٣٣٠٢
١٠٢١٥٦٧٣٧	٢٩٩٦١٣٣٠٢
٥٨٦٩٠	١٦٦٨١١
--	٢٠٤٨٨٢٧٣
١٩٢١٤٣٤٢٧٦	١٢٢٥٥٩٠٥٢٤
(٥٧٣٥٣٣٠٨٩)	(١٣٨٩٢٢٧٧٦٣)
(٣٠٠٢٧٨٣٦٠)	(٢٧٧٧٢٧٣٩٦)
(٣٥٢٦٣١٦٦٨٩)	(٤١٦٦٥٠١٧٢٩)

بنوك عملة محلية

حسابات جارية *
شيكات برسم التحصيل *
ودائع

بنوك عملة أجنبية

حسابات جارية

النقدية بالصندوق

خطاءات اعتمادات مستندية *
رصيد النقدية بالبنوك والصندوق

البنوك الدائنة ***

بنوك عملة محلية
بنوك عملات أجنبية
رصيد البنوك الدائنة

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة

رصيد النقدية بالبنوك والصندوق

بخصم :

بنوك سحب على المكشوف

ودائع لأجل وحسابات جارية بفائدة مجده وفى حدود

الائتمان المنوحة من البنوك *

صافي النقدية وما فى حكمها في آخر الفترة / العام

لأغراض قائمة التدفقات النقدية المجمعة

* يتضمن هذا البند قيمة المبالغ المجمدة في الحسابات الجارية بالعملة المحلية للشركة القابضة بقيمة ٢٢٣,٧ مليون جنيه مصرى (مقابل مبلغ ٢٣٨,٩ مليون جنيه مصرى بالأرقام المقارنة) مجمدة بالبنك العربي الأفريقي الدولى مماثلة لحساب احتياطي خدمة الدين تطبيقاً لعقد التمويل المشترك المتوسط الأجل الموقع من الشركة القابضة مع مجموعة البنوك (إيضاح رقم ١٣). بالإضافة إلى مبلغ ٢٠,٤ مليون جنيه مصرى عطاء ثقى مقابل اعتماد مستندى صادر من بنك الإمارات دبي الوطنى والخاص بشركة كونتراستيل (شركة تابعة) لصالح المورد دانيللى - إيطاليا بمبلغ ٢,١ مليون يورو تمثل ٩٠٪ من قيمة المعدات المتعاقد عليها لأشاء مصنع كسارة الخبث.

** يتمثل هذا البند فى شيكات تم إيداعها بالبنوك وتم تحصيلها خلال الفترة التالية لتاريخ القوائم المالية المجمعة.

*** تتضمن أرصدة البنوك الدائنة مبلغ ١,١٣٥ مليون جنيه مصرى (المعدل لمبلغ ١٥٨ مليون دولار أمريكي) يتمثل فى قيمة ما تم سحبه من التسهيلات الممنوعة من البنوك المحلية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) مقابل ضمانات متنوعة أهمها رهن حيازى على المخزون فى حدود ١٠٦ مليون دولار أمريكي (إيضاح رقم ٩) وكفالات تضامنية من شركة حديد عز وشركة الدخيلة للصلب (الشركة القابضة) بحد أقصى ٤٠٠ مليون جنيه مصرى (إيضاح ١٠-٢٢) والتازل للبنوك عن حصيلة كافة عقود التصدير وإيداع كافة إيرادات البيع المحلي طرف البنوك والتأمين ضد السطو والحريق على المخزون لصالح البنوك، وذلك على أساس سعر فائدة مرتبطة بمتوسط سعر الأراضى والخصم المعلن من البنك المركزى بالإضافة إلى عمولة أعلى رصيد مدين على كافة العملات.

- ١٣- الالتزامات طويلة الأجل

تتمثل الالتزامات طويلة الأجل في قيمة الالتزامات طويلة الأجل وذلك بعد خصم الأقساط المستحقة السداد خلال عام كامل كما يلى:

١-١٣ قروض وتسهيلات طويلة الأجل

١-١-١٣ قروض وتسهيلات طويلة الأجل بالعملة المحلية

اليبيان	الرصيد	البيان	البيان
١	٤	٢	٣
١- قروض بالعملة المحلية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) *	١١٣٨٩٢٨٥٧٣	٢٠١٤/٦/٣٠	٢٠١٣/١٢/٣١
٢- تسهيلات بالعملة المحلية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب الإسكندرية (الشركة القابضة) *	٢٣٤٦٨٨٦١٣	٢٠١٤/٦/٣٠	٢٠١٣/١٢/٣١
٣- قروض بالعملة المحلية خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) *	(٢-١٣)	٢٠١٤/٦/٣٠	٢٠١٣/١٢/٣١
٤- التزامات طويلة الأجل وأخرى ***	٣٧٥٨٦١٩	٢٠١٤/٦/٣٠	٢٠١٣/١٢/٣١
	١٤١٠٦٧٥٨٥		
	١٣٢٣٤٢١٢٨٢		
	٦٨٣٠١٥١٧		
	٣٦٠١٨٦٠٣		
	١٢١٩١٠١٦٦		

٢-١-١٣ قروض وتسهيلات طويلة الأجل بالعملة الأجنبية

اليبيان	البيان	البيان	البيان
٤	٣	٢	١
١- قروض بالعملة الأجنبية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) ***	٦٥٣٣٨٠٠٠	٢٠١٤/٦/٣٠	٢٠١٣/١٢/٣١
٢- تسهيلات بالعملة الأجنبية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب الإسكندرية (الشركة القابضة) **	٧٦٧٩٤٦٠٤٢	٢٠١٤/٦/٣٠	٦٩٣١٩٧٦٦٧
٣- قروض بالعملة الأجنبية خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) *	--	٢٠١٤/٦/٣٠	١٩٠٢٧٩٨٢٢
٤- التزامات طويلة الأجل أخرى بالعملة الأجنبية خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) ***	٢٦٦٠٤٧٧٢٠	٢٠١٤/٦/٣٠	٨٨٣٤٧٧٤٨٩
	٣٠٩٨٠٤٩٥٦٧		٢٢٠٦٨٩٨٧٧١
	١٦٨٧٣٧٣٧٦٢		

<u>شروط السداد</u>	<u>سعر الفائدة</u>	<u>فائدة محلية</u>
أقساط نصف سنوية	سعر الكوريدور للقرض + ٠,٥٪	فائدة متغيرة
دفعه واحدة في تاريخ الاستحقاق النهائي	سعر الكوريدور للقرض + ١,٥٪	
دفعه واحدة في تاريخ الاستحقاق النهائي	متوسط سعر الكوريدور للإيداع والقرض + ٢,٥٪	
<u>شروط السداد</u>	<u>فائدة ثابتة</u>	<u>فائدة أجنبية</u>
أقساط نصف سنوية	٥,٥٪ - ٣٪	
دفعه واحدة في تاريخ الاستحقاق النهائي	٣,٦٥٪ - ٤٪ فوق سعر الليبور الشهري	فائدة متغيرة
ثلاث أقساط سنوية	٤٪ - ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري	

يتضمن رصيد القروض المحلية بالجنيه المصري مبلغ ٨٩٨ مليون جنيه والذي يتمثل في الرصيد المتبقى من عقد تمويل مشترك متوسط الأجل الذي تم إبرامه من الشركة القابضة مع مجموعة من البنوك بتاريخ فبراير ٢٠٠٩ ويكون البنك العربي الأفريقي الدولي الوكيل والمترتب الرئيسي لهذا القرض (بنوك لها صفة المرتب الرئيسي وبنوك لها صفة بنوك مشاركة) (وذلك بعد خصم عدد ٩ أقساط تمثل المددة من الأقساط حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤) ويتم سداد هذا القرض على ١٤ قسط نصف سنوي يستحق القسط الأول بعد ٦ شهور من نهاية فترة السحب بمعدل عائد سنوى يحتسب وفقاً لسعر الكوريدور (سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي المصري مضافاً إليه الهامش وفقاً لما هو وارد بعد القرض يبلغ ٠,٥٪) على أن تلتزم الشركة بفتح حساب احتياطي لخدمة الدين (قبل تاريخ السحب الأول) بمبلغ يساوى قيمة القسط الأول والعائد المستحقة على المديونية القائمة لمدة ٦ أشهر وسيتم سداد القرض بالكامل في أغسطس ٢٠١٦ (إضاح رقم ١٢) وتم إدراج مبلغ ٣٥٩ مليون جنيه مصرى ضمن أقساط الالتزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام بالالتزامات المتداولة.

* قادمت الشركة القابضة بالحصول على قرض متوسط الأجل من البنك الأهلي سوستيه جنرال سابقاً - بنك قطر الوطني الأهلي حالياً - في الأول من أبريل ٢٠٠٨ بقيمة ١٥٠ مليون جنيه مصرى أو ما يعادل بالعملة الأجنبية ويتم سداد القرض دفعه واحدة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وبتاريخ الأول من يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور - اقراض المعلن من البنك المركزي و٣٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية. وبتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٣ تم تحرير ملحق آخر لعقد التمويل متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ٢٪ فوق سعر الكوريدور - اقراض المعلن من البنك المركزي المصري و٤٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية. كما تم تعديل تاريخ وطريقة سداد القسط بدلاً من سداده دفعه واحدة في نهاية مدة القرض ليتم سداده على ٣ دفعات سنوية وكل دفعه سنوية مقسمة على ثلاثة أقساط شهرية متساوية القيمة يتم استحقاقها في سبتمبر، أكتوبر ونوفمبر وذلك بدءاً من سبتمبر ٢٠١٣ وحتى نوفمبر ٢٠١٥.

وبتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ وافق بنك قطر الوطني الأهلي بمذكرة التسوية الائتمانية قصيرة الأجل المنوحة للشركة بالإضافة إلى الجزء المتبقى من القرض الدوار متوسط الأجل ليصبح تسهيل دوار متوسط الأجل بمبلغ ٩٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المحلية لمدة ٣ سنوات يستحق في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ وذلك لتمويل النشاط الجارى للشركة ومعدل فائدة ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور إقراض لليلة الواحدة المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري و٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكي وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٢٠٨ مليون جنيه مصرى وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٤٥٢ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٦٣ مليون دولار أمريكي.

** قامت الشركة القابضة بالاتفاق مع البنك المصري لتلبية الصادرات في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ بمد فترة التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوعة للشركة لتصبح تسهيل دوار متوسط الأجل (مدة ٣ سنوات) بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه مصرى أو ما يعادله بالعملة الأجنبية لتمويل الشاطئ الجارى للشركة وذلك بمعدل فائدة ٢,٥٪ فوق سعر الكوريدور لإيداعليلة الواحدة المعلن من البنك المركزي المصرى على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصرى و٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكى.

وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده فى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٢٧ مليون جنيه مصرى وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده فى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٣٦٦ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٤٤ مليون دولار أمريكي.

*** قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي المصرى فى ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز ١٠٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالجنيه المصرى بغرض تمويل متطلبات الاستثمار العام وللتوازن الميكل التمويلي للشركة، ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق (أكتوبر ٢٠١٥). وذلك بمعدل فائدة ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار.

وبتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل ليصبح القرض تمويل متوسط الأجل دوار بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصرى على أن يتم سداد الرصيد القائم والبالغ رصيده ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي خلال ثلاثة أشهر من بدء أول استخدام من الحد المتاح من التمويل بالجنيه المصرى بالإضافة إلى تعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصرى من ١,٢٥٪ إلى ٢,٢٥٪ فوق متوسط سعر الكوريدور للإيداع والأقراض لليلة الواحدة المعلن من البنك المركزي المصرى على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصرى.

وبتاريخ ٢ يناير ٢٠١٤ تم توقيع عقد الكفالة التضامنية مع البنك الأهلي المصرى لصالح شركة العز للصلب المسطح (شركة تابعة) بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى بالإضافة إلى العوائد والعمولات والرسوم والمصاريف وبناءً عليه قام البنك بتخفيض حد التمويل الدوار متوسط الأجل ليصبح ٢٠٠ مليون جنيه مصرى (إيضاح ٣١-١٠) و بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠١٤ تم التفاوض مع البنك الأهلي المصرى لإعادة حد السحب إلى مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصرى بنفس الشروط مع تعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصرى ليصبح ١,٧٥٪ فوق سعر الكوريدور للأقراض لليلة الواحدة المعلن من البنك المركزي المصرى. وبلغ الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصرى.

** قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك العربي الأفريقي الدولى في ٢٨ مارس ٢٠١٠ قيمته ٤٠,٣ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٢٢٥ مليون جنيه مصرى أو ما يعادله بالدولار الأمريكي بغرض تمويل رأس المال العام للشركة والمدفوعات المالية للشركة (تسهيلات ائتمانية بنكية قصيرة الأجل والجزء المستحق من القروض الطويلة الأجل) ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق (أبريل ٢٠١٦). وذلك بمعدل فائدة ٠,٥٪ فوق سعر الكوريدور - أقراض المعلن من البنك المركزي المصرى على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصرى وبمعدل فائدة ٣,٥٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المسحوبة بالدولار.

وبتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٣ تم تحرير ملحق آخر لعقد القرض الدوار المتوسط الأجل لتعديل عملة التمويل ليصبح بالدولار الأمريكي أو المعادل بالجنيه المصرى كما تم تعديل سعر الفائدة المدين بالجنيه المصرى ليصبح ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور - أقراض المعلن من البنك المركزي المصرى على الرصيد المستخدم بالعملة المحلية. وبلغ الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٢٩٤ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٤١ مليون دولار أمريكي.

قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي سوسيتيه جنرال سابقاً - بنك قطر الوطني الأهلي حالياً - في ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥١,٩٥ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصرى أو ما يعادله بالدولار الامريكى بعرض تمويل رأس المال للشركة واعادة التمويل الجزئي لاستثمارات الشركة المتعلقة بالتحديات فى خط حديد تسليح الطواحين ومشروع معالجة الازمة الجديد وتصنيع محولين لحديد تسليح الطواحين و/أو اعادة التمويل الجزئي للمستوى الدائم لقطع الغيار ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ . وذلك بمعدل فائدة ٢٪ فوق سعر الكوريدور - ايداع المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري وبمعدل فائدة ٣٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المسحوبة بالدولار.

وبتاريخ الأول من يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للدولار الأمريكي من ٣٪ إلى ٣,٦٥٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكي و ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور - اقراظ المعلن من البنك المركزي المصري.

وبتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٣ تم تحرير ملحق آخر لعقد القرض الدوار متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ٢٪ فوق سعر الكوريدور - اقراظ المعلن من البنك المركزي و ٤٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية. وبلغ الرصيد ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٣٥٩ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي.

يقوم بنك روبل بنك اوف سكوتلاند RBS (Royal bank of Scotland RBS) الذي حل محل ناشيونال ويستمنستر National Westminster Bank بمهمة منسق قروض شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) Intercreditor Agent) بالإضافة إلى قيامه بوكالة القروض المسوقة من البنوك الأجنبية التي شاركت فيها ٩ بنوك.

وطبقاً لاتفاقيات القروض فإن البنك الأهلي المصري هو وكيل الضمانات المحلية Onshore security Agent، وبنك روبل بنك - أسكوتلاند هو وكيل الضمانات الأجنبية Offshore security Agent، وأهم الضمانات المقدمة هي الرهن العقاري والتجاري على ارض وأصول الشركة المادية والمعنوية، ورهن حيازى على المخزون، والتنازل عن حقوق الشركة التابعة في عقود الاشاء والتوريد والمعونة الفنية والتأمين لصالح البنك (إيضاح رقم ٤، ٥، ٩).

تحسب فوائد قروض البنك الأهلي المصري والقرض بضمان الصادرات الإيطالية بالدولار الأمريكي على أساس سعر فائدة متغير مرتبطة بسعر الليبور، وتحسب فوائد قرض بنك مصر بالجنيه المصري على أساس سعر فائدة مرتبطة بسعر الإقراظ والخصم المعلن من البنك المركزي.

هذا وقد قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٤ بإعادة جدولة اقساط القروض. وقد بدأت الشركة التابعة بسداد الأقساط المجدولة بانتظام اعتباراً من أغسطس ٢٠٠٤ وحتى أغسطس ٢٠١٠ والشركة بصدق الاتفاق مع البنك لإعادة جدولة اقساط القروض مرة أخرى.

وقد بلغت أقساط القروض المستحقة السداد خلال عام الخاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) مبلغ ١٠٦ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٧٥٩ مليون جنيه مصرى عبارة عن الأقساط المستحقة السداد من تاريخ توقف السداد حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤.

يتمثل بند التزامات طويلة الأجل أخرى بالعملة الأجنبية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) في قيمة اقتراض مبلغ ٣٧ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٢٦٦ مليون جنيه مصرى من شركة دانييلى بعقد مؤرخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣ وتم استخدام المبلغ بالكامل بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٣ في سداد جزء من خدمة الدين المستحق للبنك الأهلي المصري وبنك مصر والبنوك الأجنبية المشاركة في القرض بضمان هيئة ضمان الصادرات الإيطالية وتحسب فوائد على أساس سعر فائدة متغير مرتبطة بسعر الليبور.

* يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند الالتزامات طويلة الأجل في قيمة فوائد التأخير التي تطالب بها هيئة المينا عن سنوات سابقة وهي محل نزاع قانوني لم يتم الفصل فيه.

٢-١٣

أقساط التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام

رقم إيضاح	٢٠١٤/٦/٣٠	٢٠١٣/١٢/٣١	جندي	٥٩١ ٩٠٢ ٣٨٠
قرص خاص بشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة)	٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٤			
قرص خاص بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) التزامات قصيرة الأجل أخرى*	٧٥٨ ٨٤٣ ٨٦٧	(١-١٣)	٧٣٩ ٤٦٤ ٢٠٥	
الرصيد	٣ ٩٧٣ ٣٠٩	١١٢٢ ١٠٢٨٩٠	٣ ٩٧٣ ٣٠٩	١ ٣٣٥ ٣٣٩ ٨٩٤

* تقوم الشركة القابضة بسداد كافة مستحقات الهيئة العامة لميناء الإسكندرية طبقاً لشروط الترخيص الممنوح للشركة من الهيئة رغم تحفظ الشركة على فئة التداول مقابل الانتفاع المحددة بشروط الترخيص والمترافق عليها قضائياً بالدعوى رقم ٦٦٥٢ لسنة ٢٠٠٢ مدني كلي.

وقد تم اتخاذ إجراءات دعوى عدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا حيث تقرر وقف نظر الدعوى لحين الفصل في عدم الدستورية.

ويرى كلاً من المستشار القانوني والضريبي للشركة القابضة انه وفقاً للإجراءات أمام المحكمة الدستورية العليا وللجنة التظلمات والجهات القانونية الأخرى فإن صدور حكم نهائي من المحكمة وإرساء قواعد المحاسبة لن يتم قبل ثلاث سنوات كحد أدنى.

يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام في قيمة ضريبة المبيعات الأصلية عن سنوات سابقة على الشركة القابضة حيث ما زال هناك خلاف بين هيئة الميناء ومصلحة الضرائب على المبيعات حول خضوع رسم التداول مقابل الانتفاع المستحق لهيئة الميناء عن كونه من خدمات التشغيل للغير من عدمه وقد تم إحالة هذا النزاع إلى القضاء. وقد ترتب على هذا النزاع بين الهيئة ومصلحة الضرائب أن تكون الشركة هي الجهة التي سوف تتحمّل الضريبة في حالة انتهاء النزاع في غير صالح الهيئة ونتيجة لقيام هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز أداري على حسابات الشركة لدى بعض البنوك فقد قادت الشركة برفع القضية رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٠١١ لرفع الحجز وتم إخبار كافة البنوك بدعوى رفع الحجز. وقد تأجلت القضية لجلسته ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ وصدر الحكم برفض دعوى الشركة وقد قامت مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ وقد قادت الشركة القابضة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ٤٠ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة.

وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم برقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ وحدد لها جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعليقي للدعوى لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا وحدد لنظر الدعوى الدستورية جلسة ١٠ نوفمبر ٢٠١٣ أمام هيئة المفوضين وقرر المفوض حجز الدعوى لاياد العدالة ولم يتم ايداع التقرير حتى الان (إيضاح رقم ١-٢٦).

وترى ادارة الشركة القابضة بناء على رأي مستشارها الضريبي بعدم احقيّة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصف الخامات التعدينية و الخاصة ب التداول الخامات بميناء الدخلية و اشغال الساحات المخصصة لذلك و القيام باعمال التشغيل و الصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً او مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعني موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات وقد قامت إدارة الشركة القابضة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام وبناء على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنك وتم رفع الحجز الاداري الموقّع لصالح هيئة الميناء على ارصده الشركة القابضة لدى البنك (إيضاح رقم ٢-٢٦). وقد تم إدراج المبالغ المسددة لمقابلة تلك الضريبة الإضافية المطالب بها ضمن بند العملاء والمدينون (إيضاح رقم ١٠).

شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة لقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤

- بيان القروض الخاصة بالشركة القابضة (محليه / أجنبية)

الإجمالي	سعر الفائدة الفعلية	عملة القرض	جنيه مصرى	قرصون بيون ضمان وتسهيلات انتقائية
١٧٢٢٩٠٢٩٠٠	%٩,٧٥			
١٣٧٣٦١٧١٨٦	١٢ شهر أو أقل ٣-٢ سنوات	٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٤		
١٤٢١٣٢٦٠٤٢	—	١٤٢١٣٢٦٠٤٢	دولار أمريكي	قرصون بيون ضمان وتسهيلات انتقائية
٢٧٩٤٩٤٣٢٢٨	٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٤	٣١٥٤ ٢٢٨٩٤٢		إجمالي قروض محلية
٣٧٠٥٨٦١٩	٣٩٧٣٣٠٩	٤١٠٣١٩٢٨	جنيه مصرى	الالتزامات أخرى
٢٨٣٢٠٠١٨٤٧	٣٦٣ ٢٥٩ ٠٢٣	٣١٩٥ ٢٦٠٨٧٠		إجمالي

- ١٤ موردون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٦/٣٠	موردون
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
١٤٨٤٥٠١٢٨	١٤٢٨٩٢٠١٠٣	أوراق دفع
٩٢٢ ٨٢٧	١٩٧٩٢ ١٨٦	علماء - أرصدة دائنة
١٩٧٥٧٤ ٨٣٨	٢٣٢ ٦٦٨ ١٢٢	فوائد مستحقة
٦٣ ٠٠٩ ٩٨٣	٥٧ ٠٩٦ ٢٠٣	مصروفات مستحقة
١٣٥ ١١١ ٥٩٢	١٢١ ٠٥٩ ٢٢٣	ضريبة المبيعات
١٨٤ ٨٣٥ ٣٨٨	١٤٩ ٢١٧ ١٥٦	تأمين أعمال محتجزة
١٣ ٩٥٤ ٩٤٧	١٤ ٧٢٤ ٦١٥	مصلحة الضرائب
٢٩ ٥٩٠ ٥٧٨	٢٨ ٩٨٢ ٠١٦	هيئة ميناء الإسكندرية
٥ ٠١٣ ٤٤٧	٥ ١٣٥ ٣٤٧	دائنون توزيعات
—	٢٥٩ ٢٥٠	دائنون متتنوعون
٣٥ ٨٩٢ ٨٧٦	٣٥ ٦٧٩ ٨٥٩	
<u>٢١٥٠ ٤٠٧ ٧٦٤</u>	<u>٢٠٩٣ ٥٣٤ ٠٨٠</u>	

- ١٥ المخصصات

المستخدم خلال الفترة	الرصيد في ٢٠١٤/١/١	مخصص ضرائب ومطالبات *
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
(٩٧ ٥٦٠)	١٩٥ ٢٦٧ ٤٠٠	مخصص قضايا عمالية ومدنية
—	١٩٥٥ ٠١٨	
<u>(٩٧ ٥٦٠)</u>	<u>١٩٧ ٢٢٤ ٤١٨</u>	

* يتمثل مخصص الضرائب والمطالبات في قيمة مطالبات عن التزامات غير محددة التوقيت ولا المقدار فيما يتعلق بأنشطة الشركة وتقوم الإدارة بمراجعة تلك المخصصات سنويًا وتعديل مبلغ المخصص وفقاً لآخر التطورات والمنافعات والاتفاقيات مع تلك الأطراف.

* لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتمدة نشرها حول المخصصات وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم ٢٨ "المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة" نظراً لأن إدارة الشركة تعتقد بأن قيمتها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المفاوضات مع تلك الأطراف.

- ١٦ التزامات نظام المعاش التكميلي

اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٣ ووفقاً لقرار مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢، فقد تقرر أن تمنح كلاً من شركة عز الدخلية - للصلب الاسكندرية (الشركة القابضة) وشركة كونتراستيل (شركة تابعة) العاملين ميزة نظام المعاش التكميلي وذلك للعاملين بكلتا الشركتين وذلك لاستناده به إلى من حالات التقاعد عند سن الستين أو الوفاة أو العجز المهني لاي من العاملين حيث يمنح جميع العاملين بالشركة معاشاً شهرياً ثابتة بعد سن الستين ولمدة عشر سنوات وتحدد قيمة المعاش وفقاً لسنة الصرف ويتم تحصيل اشتراك من العاملين بالشركة حسب فئاتهم العمرية وتحمل الشركة باقي التكالفة.

وقد بلغت حصة الاشتراكات المدفوعة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٢,٨ مليون جنيه مصرى وبلغت قيمة المعاشات المدفوعة للعاملين المستحقين معاش تكميلي مبلغ ٨٦٣ ألف جنيه مصرى حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ وقد بلغت قيمة تكاليف نظام المعاش التكميلي في الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٨,٣ مليون جنيه مصرى تم تحصيلها على قائمة الدخل المجمعة وفقاً لنقرير الخبير الأكتواري الصادر في ٢٥ يوليو ٢٠١٣.

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	القيمة الحالية للالتزامات النظام الغير ممولة (يخصم):
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
<u>٨١٠١٨٩٨٥</u>	<u>٨٩٣٩٨٥١٢</u>	تكاليف مزايا الخدمة السابقة للنظام الغير معترف بها *
<u>(٦٢٣٥٢٠٥٧)</u>	<u>(٦٠٥٦٨٨٠٠)</u>	إجمالي التزامات نظام المعاش التكميلي ويوزع كالتالى:-
<u>١٨٦٦٦٩٢٨</u>	<u>٢٨٨٢٩٧١٢</u>	
<u>١٢٣٢٨٥٩</u>	<u>٢٤٨١٥١١</u>	المدرج ضمن الالتزامات المتداولة
<u>١٧٤٣٤٠٦٩</u>	<u>٢٦٣٤٨٢٠١</u>	المدرج ضمن الالتزامات طويلة الأجل
<u>١٨٦٦٦٩٢٨</u>	<u>٢٨٨٢٩٧١٢</u>	

* يتمثل البند في تكاليف مزايا الخدمة السابقة والتي لم تستحق حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التي تستحق خلالها تلك المزايا والتي بلغت ١٧,٦ عاماً طبقاً لحسابه الخبير الأكتواري الصادر لها شهادة اكتوارية في ٢٥ يوليو ٢٠١٣.

<u>أولاً: تتمثل الحركة على الالتزامات خلال الفترة المالية فيما يلى:</u>	
<u>٢٠١٤/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>
<u>--</u>	<u>٧٧٤٨٤٩٩٥</u>
<u>٤٧٣٢١٨٨</u>	<u>٢٥٦٦٧٨٥</u>
<u>٦٥٩٢٢٩٠</u>	<u>٣٨٢٧٠٢٨</u>
<u>٦٦٠٩٧١٦٧</u>	<u>--</u>
<u>٤٦٧٣٨٤٠</u>	<u>٢٧٨٥٧٤٠</u>
<u>٨٢٠٩٥٤٨٥</u>	<u>٨٦٦٦٤٥٤٨</u>
<u>(١٠٧٦٥٠٠)</u>	<u>(٨٦٣٣٧٥)</u>
<u>٨١٠١٨٩٨٥</u>	<u>٨٥٨٠١١٧٣</u>

يخصم: معاشات مدفوعة خلال الفترة / العام

<u>ثانياً: تتمثل المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ فيما يلى:-</u>
<u>٢٦٦٢٩٣٠</u>
<u>٣٨٦٩٧٨٤</u>
<u>١٨٥٧٥٦٥</u>
<u>٨٣٩٠٢٧٩</u>

تكلفة الخدمة الحالية
تكلفة العائد
قسط تكاليف الخدمة السابقة المعترف بها خلال الفترة

وتتمثل الفروض الأكتuarية الرئيسية المستخدمة بمعرفة الشركة طبقاً لدراسة الخبير الأكتuarى فيما يلى:-

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>متوسط الافتراضات لتحديد أصول المزايا</u>
<u>%١٠</u>	<u>%١٠</u>	أ- معدل سعر الخصم
<u>%٦,٤٥</u>	<u>%٦,٤٥</u>	ب- معدل تضخم الأسعار
<u>%١٠</u>	<u>%١٠</u>	<u>متوسط الافتراضات لتحديد التزامات المزايا</u>
<u>%٦,٤٥</u>	<u>%٦,٤٥</u>	أ- معدل الخصم
		ب- معدل التضخم

تحليل الحساسية للنظام

فيما يلي تأثير حركة افتراضات الحساسية لمعدل الخصم لالتزامات / تكلفة نظام مزايا المعاش التكميلي طبقاً لدراسة الخبر الافتراضي:-

معدل الخصم ٪١٠,٢٥	معدل الخصم ٪١٠	معدل الخصم ٪٩,٧٥	القيمة الحالية للالتزام تكلفة الخدمة
٦٣٩٩٩ ٠٨٨	٦٦٠٩٧ ١٦٧	٦٨٢٨٩ ٩١٦	
٤١٥٥٦٣٦	٤٣٠١٩٨٨	٤٤٥٦٦٣٣	
<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>			<u>الالتزامات المتوقعة لنظام المعاش التكميلي</u>
<u>جنيه</u>			
<u>١٠٧٢٩٥١</u>			<u>التعويضات المتوقعة خلال الفترة</u>
<u>١٠٧٢٩٥١</u>			

- ١٧ - الأدوات المالية

تتكون الأدوات المالية الرئيسية للشركة من قروض بفوائد، التسهيلات الائتمانية، أدون خزانة، شهادات إدخارية وودائع لأجل. يمثل الغرض الأساسي من هذه الأدوات المالية في توفير التمويل لأنشطة الشركة. الشركة القابضة والشركات التابعة لديهم أدوات مالية متعددة أخرى مثل العمالء والموردين الناشئة مباشرة من أنشطة الشركة.

لا تتدخل الشركة القابضة والشركات التابعة في عمليات المشتقات لأغراض المتاجرة أو لغطية المخاطر المتعلقة بتذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة.

تتمثل المخاطر الأساسية من أنشطة الشركة القابضة والشركات التابعة في خطر العملات الأجنبية وخطر سعر الفائدة وخطر الائتمان.

- ١٧ - خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في خطر تذبذب قيمة الأدوات المالية كنتيجة للتغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

تعرض الشركة القابضة والشركات التابعة لخطر العملات الأجنبية عند الشراء من موردين بالخارج والقروض بالعملات الأجنبية. يتمثل الدولار الأمريكي، اليورو،ين الياباني والجنيه الاسترليني في العملات الأساسية التي تؤدي إلى هذا الخطر.

بلغت أصول والالتزامات الشركة القابضة والشركات التابعة بالعملات الأجنبية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ ما يعادل ١٢٨ ١٤١ ٥٩٢ ١ جنية مصرى ٨٥٣ ٤٤٣ ٩٥٦ ٤ جنيه مصرى على التوالي. تتمثل المبالغ بالعملات الأجنبية التي قد تعرض الشركة القابضة والشركات التابعة لخطر في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ فيما يلي:-

عملات أجنبية	عمل (جز) / فائض	(جز) / فائض	(جز) / فائض
دولار أمريكي	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>
يورو	(٤١٣ ٥٣٤ ٥٥٨)	(٥٣٠ ٥٨٠ ٩٧١)	(٥٩ ٩٥٩ ٣١٩)
ين ياباني	(٦٥ ٢٨١ ٣١٠)	(٣ ١٥ ١٣٦)	(١١ ٠٣٥ ٥٦٠)
جنيه إسترليني	١٦٠٧	١٤ ٣٣٩	

نظراً للظروف الاقتصادية الراهنة التي تتعرض لها جمهورية مصر العربية، تواجه كل من إدارة شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وإدارة شركة العز لصناعة الصلب المسطح - (شركة تابعة) مخاطر السوق المتمثلة في صعوبة تغيير النقد بالعملات الأجنبية بالأسعار الرسمية المعلنة، وذلك نتيجة إلى نقص المعروض من النقود بالعملات الأجنبية بالأسوق المصرفية الرسمية. وقد أثر ذلك بالسلب على قدرة كل من الشركة القابضة والشركة التابعة في توفير احتياجاتها من مستلزمات التشغيل بالعملات الأجنبية لضمان استمرار العملية الإنتاجية بصورة منتظمة.

لجأت كلا من إدارة الشركة القابضة وإدارة الشركة التابعة، في إطار تطبيق سياسات استثنائية لإدارة مخاطر السوق والتشغيل، بتديير بعض من احتياجاتها من النقد بالعملات الأجنبية بأسعار صرف استثنائية خلال الفترة، تختلف عن الأسعار المعرونة بالأسوق المصرفية الرسمية في ضوء الظروف الفائمة وذلك بعد اعتمادها والمستدادات الداخلية المتعلقة بها والتي استكملت من خلال مراحل توافر فيها عناصر الرقابة الداخلية من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالشركة القابضة والشركة التابعة.

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في سعر الصرف والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. ونظرا لأن غالبية المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية لشركة العز الدخلية للصلب (الشركة القابضة) يتم تدبيرها بالأسعار الرسمية المعرونة بالإضافة إلى أن غالبية معاملات الشركة التابعة تتم بذات عملة القيد (الدولار الأمريكي) فإن كلا من إدارة الشركة القابضة والتابعة تقدر هذا الخطر بأنه محدود.

٢-١٧ خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر سعر الفائدة في خطر تذبذب الأداة المالية كنتيجة لتغير سعر الفائدة السائدة بالسوق. ويتمثل في تغير أسعار الفائدة على مديونية الشركة القابضة والشركات التابعة للبنوك والتي تتمثل في أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية والبنوك الدائنة والتي بلغ رصيدها في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مليون جنية مصرى ٨,٣٤٦ مليون جنية في ٢٠١٣ ديسمبر (٢٠١٣)، وقد بلغت الفوائد والمصروفات التمويلية المدرجة بالقوائم المالية المجمعة والمتعلقة بهذه الأرصدة مبلغ ٢٤٩ مليون جنية مصرى (٣٠٦) مليون جنية خلال الفترة المقارنة. بينما بلغ رصيد الودائع لأجل وأذون الخزانة والحسابات الجارية بفائدة والشهادات الداخلية - إن وجدت - في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٢٠١٤ مليون جنية مصرى ١,٨٤٥ مليون جنية مصرى في ٣١ ديسمبر (٢٠١٣)، والفوائد الدائنة المدرجة بالقوائم المالية المجمعة والمتعلقة بذلك الودائع وأذون الخزانة مبلغ ٤٨ مليون جنية مصرى (٣٩) مليون جنية خلال الفترة المقارنة). تتعرض الشركة القابضة والشركات التابعة لخطر سعر الفائدة على الودائع لأجل وأذون الخزانة والشهادات الداخلية - إن وجدت. هذه الودائع ذات طبيعة قصيرة الأجل ويتمثل العائد على سعر الفائدة للودائع قصيرة الأجل وأذون الخزانة والشهادات الداخلية - إن وجدت - كما يلي:-

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٦/٣٠	جنية مصرى
% ٩,٢٥-٩	% ٧,٧ - ٨,٥	دولار أمريكي
--	% ٠,٥	

وللحذر من هذه المخاطر فإن إدارة الشركة القابضة والشركات التابعة تعمل على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق المصري بالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية وأرصدة القروض مع إحلال قرض التمويل المشترك المتوسط الأجل محل القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة الشركة القابضة التمويلية، كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بالسوق المصرفى بصورة دورية.

٣-١٧ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لالتزاماته وتعرض الطرف الآخر لخسائر مالية.

ت تكون الأصول المالية للشركة القابضة من العماء المتمثلة في المبالغ المستحقة عليهم، والودائع لأجل، الشهادات الداخلية وأرصدة الاستثمارات المالية. لا تمثل هذه الأصول المالية تركيز هام للخطر. يتوزع العماء على قطاعات متعددة. توجد رقابة حازمة على الائتمان ويتم إثبات خسائر الأضمحل بمقدار ملائمة. تدير الشركة خطر الائتمان المتعلق بالاستثمارات عن طريق التأكيد من أن الاستثمارات مكونة بعد عمل تقييم دقيق لخطر الائتمان لهذه الاستثمارات.

يتم ربط الودائع لأجل لدى بنوك تجارية بعد إجراء تقييم دقيق لخطر الائتمان لهذه البنوك.

١٧- القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة.

تقارب القيمة الدفترية القيم العادلة للأدوات المالية الأخرى للشركة القابضة بخلاف الاستثمارات الغير مسجلة بالبورصة والمبوية كمتاحة للبيع ومثبتة بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأض محلل لعدم وجود تقدير يمكن الاعتماد عليه لقيمة العادلة.

تقدير القيم العادلة

فيما يلي ملخص للطرق الرئيسية المستخدمة في تقدير القيم الحالية للأدوات المالية.

الاستثمارات

يتم إثبات الاستثمارات في الشركات الشقيقة الغير مسجلة ببورصة الأوراق المالية بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأض محلل في قيمتها، ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المقيدة في بورصة الأوراق المالية على أساس الأسعار السوقية المععلنة في تاريخ الميزانية المجمعة بدون خصم التكاليف المتعلقة بالمعاملة.

تسهيلات بفائدة وقروض

يتم احتساب القيمة العادلة على أساس خصم قيمة التدفقات النقدية لأصل المبلغ وفائدة المستقبلية المتوقعة.

المدينون والدائنو

تعكس القيمة الاسمية للمدينون والدائنو الذين تبلغ أعمارهم المتبقية أقل من عام واحد القيمة العادلة.

سعر الفائدة المستخدم في تحديد القيمة العادلة

تستخدم الشركة القابضة معدل العائد الساري في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ بالإضافة إلى توزيع منتظم للاقتئان لخصم الأدوات المالية.

١٨- حقوق الملكية

١-١٨ رأس المال

أ- رأس المال المرخص به

حدد رأس المال المرخص به للشركة القابضة بمبلغ ١,٥ مليار جنيه مصرى متمثل في ١٥ مليون سهم قيمة السهم الاسمية ١٠٠ جنيه مصرى طبقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٩٩، وطبقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار رقم ٣٥٢ لسنة ٢٠٠٠ بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٠٠ وتم التأشير في السجل التجارى بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٠٠.

ب- رأس المال المصدر والمدفوع

بلغ رأس المال المصدر والمدفوع للشركة القابضة في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٤٤١ ٣٣٦ ٤٠٠ ١ جنية ممثل في عدد ٤١٣ ٣٦٤ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه بعد تخفيضه بالقيمة الاسمية لأسهم الغزينة التي تم إعادتها بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة في ٣٠ مارس ٢٠٠٨ وتم اتخاذ الإجراءات القانونية لتعديل النظام الأساسي حيث صدر قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢١٢٥١ لسنة ٢٠٠٨ بتاريخ أول يوليو ٢٠٠٨ بشأن الترخيص بتعديل المواد ٧،٦ من النظام الأساسي للشركة القابضة وقد تم التأشير في السجل التجارى بذلك بتاريخ ٦ يوليو ٢٠٠٨.

الاحتياطيات

٢-١٨

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>الاحتياطي القانوني*</u>
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٣٦٣ ٣٠٨ ٢٥٩	٣٦٣ ٣٠٨ ٢٥٩	احتياطي قانوني *
٥٦١ ٤٠٧ ٥٠٦	٥٦١ ٤٠٧ ٥٠٦	احتياطي عام **
<u>٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥</u>	<u>٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥</u>	

الاحتياطي القانوني

*

وفقاً للنظام الأساسي للشركة القابضة يتم اقتطاع مبلغ يوازي ٥٪ من صافي أرباح العام لتكون في الاحتياطي القانوني ويتم إيقاف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي القانوني قدرًا يوازي ٢٠٪ من رأس مال الشركة القابضة المدفوع على الأقل ومتى نقص الاحتياطي عن النسبة المذكورة يتعين العودة إلى الاقتطاع.

الاحتياطي العام

**

وفقاً للنظام الأساسي للشركة القابضة فإنه يجوز خصم نسبة إضافية من الأرباح المتبقية بعد إجراء التوزيعات لتكون الاحتياطي العام أو الخاص ويحدد بقرار من الجمعية العامة للشركة القابضة بناءً على توصية من مجلس الإدارة.

الفرق الناتج عن عمليات الاقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة

٣-١٨

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>الفرق الناتج عن عمليات الاقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة</u>
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)

يتمثل هذا البند في قيمة الفرق بين تكلفة اقتناء حصة تبلغ ٥٥٪ من رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة تحت سيطرة مشتركة - وقيمة صافي أصول شركة العز لصناعة الصلب المسطح في تاريخ الإقتناء.

حيث تم هذا الاقتناء في ظل التوجه الإستراتيجي للشركة القابضة للحفاظ على الحصة السوقية للشركة محلياً وعالمياً ومواجهة التحديات التي تواجه الشركة القابضة في عدم قدرتها على زيادة طاقتها الإنتاجية بمحصانعها القائمة حالياً لذا فقد قررت الشركة الاستفادة من الفرص المتاحة بالمجمع الصناعي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح بالسويس تحقيقاً للمرادفة في تنوع الإنتاج من حديد التسليح ومسطحات الصلب وفقاً لظروف السوق وبالتالي اقتصadiات الإنتاج والربحية ومن ثم المساهمة في زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح لتمويل الزيادة في تغطية تكلفة التوسعات وقد بدأ إعادة تشغيل مصنع مسطحات الصلب اعتباراً من ٢٢ مارس ٢٠١٠ كما بدأ التشغيل الفعلي لمصنع البليت اعتباراً من أول يناير ٢٠١١ بصدور شهادة الاستشاري بانهاء الأعمال بصفة جوهرية والتشغيل الفعلي لمصنع الدرفلة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٢.

- ١٩ الموقف الضريبي

١-١٩

الموقف الضريبي لشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية - (الشركة القابضة)

- ١-١٩ ضريبة شركات الأموال**
- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنويًا في المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات.
 - منحت الهيئة العامة للاستثمار الأعفاء الضريبي لمشروع مسطحات تنفيذًا لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بناءً على الشهادة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ وذلك لمدة خمسة سنوات اعتبارًا من أول يناير ٢٠٠١ حيث تم تحديد تاريخ بدء الإنتاج خلال عام ٢٠٠٠ بمعرفة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بناءً على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥.
 - تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وتم الاتفاق في الجان الداخلية وإثبات الأعفاء الضريبي المندرج للشركة على مشروع مسطحات الصلب وذلك طبقاً إلى شهادة من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ بأعفاء مشروع مسطحات الصلب استناداً إلى حكم القضاة الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥، مع إحالة نقطة خلاف (الغاء) رسم تنمية الموارد المالية على وجاء القيم المتقدمة) إلى لجنة الطعن وقد صدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٠ باجابة طلب الشركة بإلغاء رسم تنمية الموارد المالية على الوعاء المنقول المعفي وذلك معبقاء الأوعية الضريبية الأخرى المعفاة كما هي كقرار اللجنة الداخلية عن سنوات النزاع ٢٠٠٤ - ٢٠٠٣ وقد تم السداد الكامل للضريبة المستحقة والحصول على نموذج ٩ حجز مسدود. وبالتالي أصبح الخلاف منتهي بالاتفاق وصار باً ونهائياً وفقاً لآحكام القانون.
 - هذا وقد قامت مصلحة الضرائب بإخبار الشركة بقيمة المطالبات الضريبية عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ طبقاً لنماذج ٣، ٤ الواردة من مركز كبار الممولين بمصلحة الضرائب بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه يختلف مقابل التأخير وتمثل تلك النماذج في قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمت معه بالإعفاء الضريبي عن ذات الفترة. على الرغم من استقرار المركز الضريبي والقانوني للشركة لتصدور قرار لجنة الطعن المؤبد للشركة والذي قبلته المصلحة ولم يتم الطعن عليه وبالتالي فقد تحصن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع مع الشركة بشأن تلك السنوات مرة أخرى، وإناء ذلك قامت الشركة برفع دعوة براءة ذمة عن أي مديونية أمام القضاء حفاظاً على حقوق الشركة.
 - قامت مصلحة الضرائب بالحجز تحت يد الغير على حسابات الشركة لدى البنك بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصرى بناءً على الربط الذي تم على أساس خصوصي أرباح مشروعات الصلب المسطح عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وقامت الشركة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقعة على الشركة نتيجة للخلافات أعلاه على أن يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون مصرى خلال شهر سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيط باقي مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصرى على ٤٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه وبافي المبلغ المستحق على ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت المبالغ المسددة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصرى متناسبة بمبلغ ٣٥ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير، وتري الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تتحفظ بحقها في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ وقد صدر حكم المحكمة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعد الاختصاص والإحالة إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلي ويجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بندب خير في الدعوى والدعوى مؤجلة لجلسة ١٨ أكتوبر ٢٠١٤ للتقدير ولم يباشر الخبير مأموريته حتى تاريخه.
 - تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وتم الإخبار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ٩٤,٥٦ مليون جنيه مصرى بخلاف فوائد التأخير وقد قالت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية حيث إن عام ٢٠٠٥ يمثل العام الخامس من مشروع مسطحات الصلب وبسرى عليه الأعفاء المشار إليه أعلاه والمحسن قانوناً. وتم إحالة الخلاف حول هذه السنوات إلى لجنة الطعن.
 - وقد أصدرت لجنة الطعن قرارها بخصوص العام الخامس للضريبة بالمخالفة بالضريبة بالمخالفة لقرارها السابق والخاص بالسنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٤ على الرغم من أن الأعفاء الضريبي لا يتجرأ ولا يمكن الغاؤه قانوناً وبناءً على ذلك فقد قالت الشركة برفع الدعوى رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١٤ ضرائب كلى الإسكندرية لقبول الطعن شكلاً والدفع ببطلان قرار لجان الطعن وما يترتب على ذلك من آثار، بالإضافة إلى إحالة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العدل للاطلاع على ملف الدعوى وحدد لنظرها جلسة ٣٠ أبريل ٢٠١٤ وتم تأجيلها إلى ١٧ سبتمبر ٢٠١٤.
 - وتؤكد الشركة على سلامتها موقفها وقوتها دفاعها حيث إن موضوع الدعوى عن عام ٢٠٠٥ هو استكمال للإعفاء الضريبي المقرر والمحسن قانوناً عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ نظراً لوحدة الموضوع والمنظور أمام القضاة حيث إن الأعفاء الضريبي لا يتجرأ مع تحفظ الشركة في سداده مبالغ من تحت حساب الضريبة باعتبار أن هذا الإجراء لا يضر من الموقف القانوني والضريبي للشركة وحقها في استرداد ما سبق سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وتم الأخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٢ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ٢٥,٨ مليون جنيه مصرى وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية وهي معروضة حالياً على اللجنة الداخلية.
- قدمت الشركة إقراراتها الضريبية عن الأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٢ في المواعيد القانونية طبقاً لأحكام القانون وقامت بسداد الضريبة المستحقة عليها من واقع تلك الإقرارات، وجاري فحص السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٩ ولم يتم إخبار الشركة بأية نماذج.
- قامت الإدارة العامة لمكافحة التهرب الضريبي بإخطار الشركة بفروق ضريبية قدرها ٧ مليون جنيه مصرى عن تحويلات للخارج خلال السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٠ وهذا الموضوع منظور أمام القضاء وقد صدر حكم بعدم جواز نظر الدعوى السابق الحكم فيها في الجناية رقم ١١٧٤٣ لسنة ٢٠١١ جنaiات العجوزة وقامت النيابة باستئناف الحكم وبجلسة ٩ نوفمبر ٢٠١٣ صدر الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى رقم ٦٣٩ لسنة ٢٠١٣ وحدد لذلك جلسة ١٧ أبريل ٢٠١٤ وتم تأجيلها إلى ٢٨ سبتمبر ٢٠١٤.

ضريبة كسب العمل

- تقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية مع تقديم التسويات الضريبية وفقاً لأحكام القانون.
- تم فحص السنوات من ١٩٩٠ / ١٩٩٤ وصدر قرار لجنة الطعن باستحقاق ضريبة بمبلغ ١٩ مليون جنيه مصرى بخلاف مقابل التأخير وقد تم إحالة النزاع إلى القضاء وصدر حكم محكمة الاستئناف في ١٧ أغسطس ٢٠١١ بتأييد قرار لجنة فض المنازعات وتم إلغاء الربط السابق وإعادة الربط بضريبة ومقابل تأخير بمبلغ ٢,١ مليون جنيه مصرى تم سدادها بالكامل.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٥ / ٢٠٠٧ وبلغت الفروق الضريبية ١١,٦ مليون جنيه مصرى وقامت الشركة بالاعتراض عليها وتم إحالة الخلاف للجنة الداخلية التي قررت استحقاق ضريبة قدرها ٣,٩ مليون جنيه مصرى تم سدادها بالكامل.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٢ / ٢٠٠٨ ولم يتم إخبار الشركة بأية نماذج ضريبة حتى تاريخه.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤.

٢-١-١٩ الضريبة العامة على المبيعات

١-٢-١٩ موقف الفحص

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية بانتظام في المواعيد القانونية.
- تمت محاسبة الشركة عن الضريبة العامة عن المبيعات حتى ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ وقامت مأمورية كبيرة كبار الممولين بأخطارنا بنماذج ١٥ وأسفر ذلك عن قيام المأمورية بالمالطاة بفرق ضريبة قدرها ٤٠,٣ مليون جنيه وتم القتل على ذلك النموذج وعلى ما جاء به من فروق حيث تمثلت تلك الفروق في رفض مصلحة الضرائب قيام الشركة بخصم الضريبة على السلع الرأسمالية وفقاً للقانون ٩ لسنة ٢٠٠٥ والقرارات الوزارية ٢٩٥ و ٢٩٦ لسنة ٢٠٠٥ والتي تعطى الحق للشركة في خصم ضريبة المبيعات المسددة على السلع الرأسمالية الأمر الذي ترتب عليه قيمة قيام الشركة بدفع دعوى قضائية (برقم ٩٨٨ لسنة ٢٠١١ مندى كلي) ضد مصلحة الضرائب للمطالبة بأحقية الشركة في خصم الضريبة السابق سدادها على السلع الرأسمالية وقد سبق للشركة سداد تلك الفروق تجنباً للغرامات في حالة صدور أي أحكام قضائية في غير صالح الشركة ، وقد صدر حكم المحكمة الابتدائية بجلسة ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ برفض الدعوى وقد قامت الشركة باستئناف الحكم و بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٣ قضى الاستئناف لاغراء حكم اول درجة المستأنف وتمت الاحالة إلى محكمة القضاء الإداري ولم يتدد لها جلسة حتى تاريخه.
- تم الفحص الضريبي عن الاعوام من أول مايو ٢٠٠٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وتم إخبار الشركة بنموذج رقم (١٥) وقد بلغت قيمة الفروق الضريبية مبلغ ٧٧,٣ مليون جنيه وتم القتل على عليها والعرض على لجنة التوفيق بالمركز الضريبي لكبار الممولين، ثم تم عرض نقاط الخلاف على السيد / رئيس المصلحة الذى وافق على خصم الفعات السابق قيام الشركة بسدادها وبالنسبة ٧٠ مليون جنيه مصرى لينحصر الخلاف فى مبلغ ٧ مليون جنيه مصرى وتم عرض هذا الخلاف على لجنة التظلمات العليا وتقرر الاحالة إلى القضاء. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ٤,٥ مليون جنيه مصرى والباقي وقدرة ٢,٥ مليون جنيه مصرى يتمثل في قيمة ضريبة المبيعات على البليت المعارض الذى تم استرجاعه.
- جاري حالياً الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ ولم يتم إخبار الشركة بأى نماذج.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يناير ٢٠١٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤.

٢-٢-١٩ ضريبة المبيعات على واردات خام أكسيد الحديد

قامت مصلحة الجمارك بمطالبة الشركة بـ ١٩ مليون جنيه مصرى يمثل فى قيمة ضريبة مبيعات على خام أكسيد الحديد المستورد بأثر رجعى عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بتقديم مذكرة لوزير المالية بعدم خضوع واردات خام أكسيد الحديد للضريبة حيث ان فلسفة قانون الضريبة على المبيعات جعلت المنتج الصناعي وسيط فى تحصيل الضريبة حيث يتم خصم ما سبق سداده من ضريبة مما يتم تحصيله عند بيع السلعة ولما كانت الشركة خلال الفترات السابقة تقوم بتوريد كل ما تم تحصيله عند البيع دون اى خصم ولم تكن للشركة إراده عند الافراج الجمركي على هذه السلعة فلا يتغير حميها بأى مبالغ لأنها لم تكن سبباً فى عدم التحصيل ولا فى كيفية الافراج عن هذا الخام. وترى ادارة الشركة ومستشارها الضريبي انه لا يوجد احقيه لمصلحة الجمارك فى المبالغ التي تطالب بها لأن الشركة تقوم بتطبيق صريح القانون فضلاً عن ان الشركة وسيطة فى تحصيل الضريبة وتوريدها الى مصلحة الضرائب فى المواعيد القانونية ولا مجال لاستحقاق اي فروق ضريبية.

وقد اقامت الشركة الدعوى رقم ٩١٦٠ لسنة ٩٦٨ ق - قضاء اداري الاسكندرية طعنا فى القرار الصادر وتحدد لنظر الدعوى تاريخ ٢٦ ابريل ٢٠١٤ وتم تأجيلها الى ١ نوفمبر ٢٠١٤.

٣-١-١٩ ضريبة المبيعات على مقابل الانتفاع لهيئة مياه الإسكندرية

تم إنهاء مطالبة هيئة مياه الإسكندرية والخاصة بمقابل الانتفاع للهيئة وتم الاتفاق على سداد قيمة ضريبة المبيعات الأصلية والإضافية عن طريق شيكات آجلة تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتم الحصول على خطاب من قطاع مكافحة التهرب الضريبي بما يفيد ذلك مع عدم الإخلال بالدعوى القضائية رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ وتم إعادة قيدها برقم ٥٨٠٤ لسنة ٢٠١٢ مدنى كلى وقد صدر الحكم بعدم الاختصاص الولائى والإحاله الى محكمة القضاء الادارى ولم تحدد لها جلسة حتى تاريخه (ايضاح رقم ٣٧).

٣-١-١٩ ضريبة الدعم

الفحص ومحاسبة الشركة ضريبياً عن الفترة من أول يناير ٢٠٠٥ حتى ٣١ يوليو ٢٠٠٦ وأسفر ذلك عن رصيد دائن للشركة قدره ٢,٣ مليون جنيه مصرى.
 تم الفحص الضريبي عن الفترة من الأول من أغسطس ٢٠٠٦ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وتم الأخبار حتى تاريخه بنموذج ١٩ وتم الطعن عليه فى المواعيد القانونية وهو معروض حالياً على اللجنة الداخلية.
 لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣٠ يوليو ٢٠١٤.
 تم الفحص ومحاسبة الشركة ضريبياً عن الفترة من أول يناير ٢٠٠٥ حتى ٣١ يوليو ٢٠٠٦ وأسفر ذلك عن رصيد دائن للشركة قدره ٢,٣ مليون جنيه مصرى.
 تم الفحص الضريبي عن الفترة من الأول من أغسطس ٢٠٠٦ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وتم الأخبار حتى تاريخه بنموذج ١٩ وتم الطعن عليه فى المواعيد القانونية وهو معروض حالياً على اللجنة الداخلية.
 لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣٠ يوليو ٢٠١٤.

٤-١-١٩ الضريبة العقارية

تم سداد الضريبة العقارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

٥-١-١٩ رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج

قامت الشركة برفع دعوى استرداد رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج المسددة لمصلحة الجمارك برقم ٢١١٢ لسنة ٢٠٠٢ وذلك على الرسائل المتنقلة في المعدات وقطع الغيار وذلك تطبيقاً لحكم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المادة رقم ١١١ والذي قضى بعدم دستوريتها حيث ان مصلحة الجمارك لم تقم بتأدية اى خدمات لشركتنا وذلك بالنسبة للرسائل الواردة للشركة من الخارج وقد بلغت قيمة المبالغ التي طالبت بها الشركة مصلحة الجمارك مبلغ ١٢٦ مليون جنيه مصرى وقد صدر حكم محكمة الإسكندرية (مدنى كلى) بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١١ في الدعوى ٢١١٢ حيث ألزمت المدعى عليها بأن يؤديها للشركة المدعية مبلغ ١٠٣,٩ مليون جنيه مع الفوائد القانونية ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد الفعلى وتم استئناف الحكم وصدر الحكم في ٦ نوفمبر ٢٠١٢ لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم واعلان مصلحة الجمارك بها وجارى متابعة اصدار خطاب من هيئة قضايا الدولة بأنه لا مانع من الصرف علماً بأن الشركة أعلنت في ٢٠١٣/١/٢٢ بالطعن بالنقض رقم ٧٧ لسنة ٨٣ ق على الحكم الصادر بالاستئناف لصالح الشركة وقد صدر بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٢ حكم الاستئناف لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم بمعرفة ادارة الشئون القانونية التي تتبع الاسترداد، وقد قامت مصلحة الضرائب بنقض الحكم.

٢-١٩ الموقف الضريبي لشركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراكستيل" - (شركة تابعة)

٢-١٩ ضريبة شركات الأموال

- تقوم الشركة بتقييم الإقرارات الضريبية عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنويًا وفي المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات - إن وجدت. وفي كل الأحوال وفي ضوء النظام الضريبي المطبق في مصر فإن الالتزام النهائي المستحق لمصلحة الضرائب لن يتم تحديده بدقة إلا بعد الفحص الضريبي بمعرفة مصلحة الضرائب والوصول إلى الربط النهائي إما عن طريق اللجان الداخلية أو لجان الطعن أو القضاء.

- تمتلك الشركة بإغفاء ضريبي على أنشطتها الواردة بالبطاقة الضريبية وفقاً لأحكام المادة ٢٤ فقرة (٨) من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة والتي حلّ مطلاها المادة (١٦) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار ولمدة عشرة سنوات اعتباراً من أول يناير ١٩٩٦ وانتهى في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥.

- تم محاسبة الشركة ضريبياً حتى عام ٢٠٠٤ وقامت الشركة بسداد كافة التزاماتها الضريبية ولا توجد أية التزامات ضريبية حتى ذلك التاريخ.

- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٦ وقد تسلّمت الشركة نموذج (١٩) ضرائب بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١١ بفارق ضريبية قدرها ٦٥٠ ٣٣٥ جنيه تخصّص عام ٢٠٠٦ وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج وقد قررت لجنة الطعن بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٣ عدم وجود ضريبة مستحقة عن عام ٢٠٠٥ وفيما يخصّ عام ٢٠٠٦ قررت وجود ضريبة مستحقة بمبلغ ٥٥٥ ٣٢٥ جنيه مع حفظ حق الشركة في تعديل الإقرارات الضريبية عن الأعوام من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٠، وقد قامت الشركة بتدعميّن قيمة المخصص المكون لمقابلة الالتزامات المحتملة وفقاً للإقرارات الضريبية المعهدة.

- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٨ وتسلّمت الشركة مطالبة من مأمورية الضرائب عن عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ تضمنت فروق ضريبية قدرها ٨٠٢ ٥٥٤ وقد قامت الشركة بالطعن وجاري تحديد ميعاد لجنة الطعن لنظره وحيث أن قرار لجنة الطعن السابق الاشارة إليه اعلاه عن عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ قد حفظ حق الشركة في تعديل إقراراتها الضريبية عن الاعوام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠ وبناءً على ذلك قامت الشركة بتقدیم إقرارات ضريبية معدلة عن السنوات من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٠ وقامت بسداد فروق قدرها ١٤٨ ٢٨٨ جنيه.

- تسلّمت الشركة مطالبة من مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بقيمة ٣,١٤ مليون جنيه ضريبة مستحقة على المورد الأجنبي / فاجور ارلاست عن المدة من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٤ وقد تم الطعن على هذه المطالبة وصدر قرار لجنة في ٣ أكتوبر ٢٠١٣ بقبول الطعن شكلاً وموضوعاً بالغاء محاسبة مأمورية الضرائب الشركات المساهمة المطعون ضدها لسبق محاسبة الشركة عن هذا التعاقد طرف مأمورية ضرائب الاستثمار بالإسكندرية مع الغاء كافة الآثار المتزبطة على كافة النماذج المتعلقة بهذه المحاسبة.

- تم الفحص الضريبي لعامي ٢٠١٠/٢٠٠٩ ولم تسلّم الشركة أي مطالبات حتى تاريخه.

- لم يتم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١١ حتى تاريخه.

- هذا وتقوم الشركة بتقدیم إقراراتها الضريبية السنوية وفقاً لأحكام القانون في المواعيد القانونية وسداد الضريبة المستحقة من واقع تلك الإقرارات وذلك عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

٢-١٩ الضريبة العامة على المبيعات

- تم الفحص الضريبي للشركة عن الأعوام من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٤ وقد أسفر الفحص عن وجود بعض نقاط الخلاف التي يتم بحثها بواسطة لجنة إعادة الفحص وقد تم سداد مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه مصرى لحين صدور قرار اللجنة.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن الأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وقامت الشركة بسداد كافة فروق الفحص الضريبي عن تلك السنوات وبالتالي لا يوجد أية التزامات ضريبية عن تلك السنوات.

- تم فحص الشركة عن الأعوام من ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وقد بلغت فروق الفحص مبلغ ٤٣٨١ جنيه وقد تم سداد الفروق بالإضافة إلى مبلغ ٣٥٢٥ جنيه ضريبة إضافية.

- ولم يتم فحص الشركة عن الأعوام من عام ٢٠١٢ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ وتقوم الشركة بتقييم إقراراتها الضريبية في المواعيد القانونية.

٣-٢-١٩ ضريبة كسب العمل

- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠١ وإخطار الشركة بالنماذج الضريبية وقامت الشركة بسداد الضريبة مع إعادة فحص بند الضريبة المستحقة بمبلغ ٤٨٥٠٠١ جنيه ومبلا ٣٥٤٨٥٥ عن أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي ورسم تنمية بمبلغ ٢٩٠٨٩ ومبلا ٢٠٧١٥ جنيه عن أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي.

- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٤ وقد تم الاعتراض على ما جاء بالنماذج وتم إحالة الخلاف إلى اللجنة الداخلية لإنهاء الخلاف البالغ قيمته ١١٧٨١٧ جنيه مصرى عن تلك السنوات، وقد قام مركز كبار الممولين بخصم مبلغ ٢٨٧٢٩٨ جنيه مقاصة من الرصيد الدائن المستحق للشركة وقامت الشركة بالاعتراض على نموذج الحجز وما زال الخلاف منظوراً.

- تسلمت الشركة مطالبة ونموذج (٣٨) مرتبات بقيمة فروق ضريبية عن عام ٢٠٠٥ بمبلغ ٥٤٩٨٤٣ جنيه وقد قامت الشركة بالاعتراض على ذلك النموذج وجارى تحديد ميعاد باللجنة الداخلية بمركز كبار الممولين، وقد قامت الشركة بتدعيم قيمة المخصص المكون لمقابلة الالتزامات المحتملة.

- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩ ولم يتم إخطار الشركة بأية مطالبات بعد.

- لم يتم الفحص الضريبي عن الأعوام ٢٠١٠ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤.

٤-٢-١٩ ضريبة الدمنجة

- تم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يوليو ٢٠٠٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وتم سداد كافة الفروق الناتجة عن الفحص ولا توجد أية خلافات مع المصلحة.

- تم الفحص الضريبي عن الفترة من أول يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وقد أسفر الفحص عن استحقاق ضريبة قدرها ٣٢٣٥٢ جنيه وقد تم الطعن على هذا النموذج وجارى تحديد ميعاد باللجنة الداخلية.

- لم يتم الفحص الضريبي عن أعوام ٢٠١١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤.

الموقف الضريبي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)

٣-١٩

ضريبة شركات الأموال

١-٣-١٩

الشركة خاضعة للضريبة على أرباح الأشخاص اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ وذلك بعد إلغاء ترخيص الشركة التابعة بالعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨. قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية عن الأعوام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢ في المواعيد القانونية. تم الفحص الضريبي عن عام ٢٠٠٨ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية عن ذلك العام. تم الفحص الضريبي لعام ٢٠٠٩ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية وتوجد نقاط خلاف تم احالتها الى اللجنة الداخلية.

ضريبة كسب العمل

٢-٣-١٩

تم الفحص وإنهاء جميع الخلافات حتى السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ ولا يوجد أي مطالبات مستحقة على الشركة التابعة في هذا الخصوص. تم الفحص الضريبي للسنوات ٢٠١١/٢٠٠٨ وتم الاعتراض وتحويل الملف الى اللجان الداخلية لنظر الخلاف.

ضريبة المبيعات

٣-٣-١٩

تم الفحص حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٠ ولا يوجد أي مطالبات ضريبية مستحقة. تم الفحص الضريبي للفترة من أول يوليو ٢٠١٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وتم الاعتراض وتحويل الملف إلى اللجنة الداخلية.

ضريبة الدعم

٤-٣-١٩

تم الفحص الضريبي حتى عام ٢٠١٢ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة في هذه الفترة وحتى تاريخه

الموقف الضريبي لشركة مصر لصناعة لوازم المواصلات والمسيوكات (شركة تابعة)

٤-١٩

الضريبة على شركات الأموال

١-٤-١٩

الإعفاء الضريبي

- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات - إن وجدت. وفي كل الأحوال وفي ضوء النظام الضريبي المطبق في مصر فإن الالتزام النهائي المستحق لمصلحة الضرائب لن يتم تحديده بدقة إلا بعد الفحص الضريبي بمعرفة مصلحة الضرائب والوصول إلى الربط النهائي إما عن طريق اللجان الداخلية أو لجان الطعن أو القضاء.

- نشأ خلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب بشأن أحقيّة الشركة في التمتع بالإعفاء الضريبي المقرر وفقاً لأحكام المادة ٢٤ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة والتي حلّت محلها المادة ١٦ من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار والخاص بتحديد الإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات حيث ترى مصلحة الضرائب أن الشركة لم تبدأ في مزاولة النشاط ولا توجد أي إجراءات تنفيذية لقيام المشروع قبل ١٢ مايو ١٩٩٧ (تاريخ العمل بالقانون ٨ لسنة ١٩٩٧) وأن مزاولة النشاط تم كليّة في أول فبراير ٢٠٠٢ وهي تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون ٨ لسنة ١٩٩٧ وبالتالي لا حق للشركة بالتّمتع بالإعفاء الضريبي المقرر هذا وترى إدارة الشركة أن المشروعات التي تقام بالمجتمعات العمرانية الجديدة تتمتع بالإعفاءات الضريبية طالما استكملت الشكل القانوني وفقاً لأحكام القانون المنظم لمجال عملها وأن جميع هذه الإجراءات القانونية تمت قبل ١٢ مايو ١٩٩٧ وهو تاريخ العمل بأحكام القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ وبالتالي فإن الشركة تتمتع بالإعفاء المنصوص عليه قانونياً حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

- وقد صدر حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٥٩ لسنة ٣٦٥٣٢ ق والصادر بجلسة ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٦ والذي قضى بأحقية الشركة في التمتع بالإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات اعتباراً من السنة التالية لبدء الإنتاج أو مزاولة النشاط أي اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٣ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ على أن يشمل المدة ما بين تاريخ بدء الإنتاج في ٢٥ مارس ٢٠٠٢ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وقد تم التأشير في البطاقة الضريبية بذلك مع حفظ حق المصلحة إخضاع أي مبيعات خارج المجتمع العماني عند الشخص وكذلك إلغاء الإعفاء في حالة صدور حكم الاستئناف بما لا يوافق الحكم الصادر في الدعوى ٣٦٥٣٢ لسنة ٥٩ ق.

- وقد انتهت فترة الاعفاء الضريبي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وبدأت الشركة في الخضوع للضريبة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٣.

٢-٤-١٩ موقف الفحص الضريبي

تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ١٩٩٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وتم إخطار الشركة بنموذج رقم (١٨) ضرائب شركات أموال بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠٠٤ موضحاً به عناصر ربط الضريبة وقيمتها وقامت الشركة بالاعتراض في الموعد القانوني. وقد قامت المأمورية بإخطار الشركة بنموذج (١٩) ضرائب شركات بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤ بنفس الأسس الواردة بنموذج (١٨) وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج. وقد بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة بهذا النموذج مبلغ ٤٤٨,٧٤٣ جنية، هذا وقد صدر قرار لجنة الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٢٠٠٧ بفرض ضريبة على الوعاء المستقل عن السنوات ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ بمبلغ ٨٩٥ جنيه من واقع نماذج ٤،٣،٤ ضرائب في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩. كما تم فحص الشركة عن عام ٢٠٠٤ من وجهة نظر ضريبة شركات الأموال وقد تم إخطار الشركة بنموذج (١٨) ضرائب شركات أموال بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ حيث بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة بهذا النموذج ٥٠,٩٠٦ جنيه وقد تم الاعتراض في الموعد القانوني وقامت الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية والتنفيذية اللازمة لحفظ حقوق الشركة والحصول على الإعفاء الضريبي. وترى الشركة عدم خصوصيتها للضريبة حيث أنها تتتمتع بالإعفاء الضريبي العادي طبقاً لأحكام القانون وما سبق أن قررته لجنة فض المنازعات بالهيئة العامة للاستثمار وما صدر من أحكام قضائية في حالات المثل والحكم الصادر لصالح الشركة المشار إليه.

لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية.

٣-٤-١٩ ضريبة كسب العمل

تم فحص حسابات الشركة من وجهة نظر ضريبة الدمة عن المدة من أول يناير ٢٠٠١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ ولا يوجد أي خلافات.

لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤.

٤-٤-١٩ ضريبة الدمة

تم فحص حسابات الشركة من وجهة نظر ضريبة الدمة عن المدة من أول يناير ٢٠٠١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ ولا يوجد أي خلافات.
لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٣.

٥-٤-١٩ ضريبة المبيعات

تم محاسبة الشركة حتى عام ٢٠٠٣ ولا توجد أي خلافات.

تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ وتم سداد الفروق الضريبية الإضافية.

لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٦ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية وتقوم الشركة بالسداد بانتظام من واقع تلك الإقرارات.

نسبة السهم في الأرباح

- ٢٠

يتم تحديد نسبة السهم من صافي الأرباح لمساهمي الشركة القابضة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ بناءً على مقترن مجلس الإدارة عن توزيعات الستة أشهر المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ وتوزيعات الأرباح الفterية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ المعتمدة من الجمعية العامة العادية للشركة القابضة في ١٢ أكتوبر ٢٠١٣ وفقاً لما يلي:-

<u>٢٠١٣/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>صافي أرباح الفترة</u>
<u>٧٠٠ ٢٤٥ ٥٨٢</u>	<u>١٠٧ ٢٢٥ ٤٢١</u>	<u>يخصم:</u>
(٩٤ ٨٣٨ ٥٧٣)	(٥٦ ٦٣٤ ١٤٧)	حصة العاملين
(٦ ١٣ ٩٨٣)	(٢ ٠٠٤ ٦٦٢)	حصة مجلس الإدارة
<u>٥٩٩ ٣٩٣ ٠٢٦</u>	<u>٤٨ ٥٨٦ ٦١٢</u>	<u>صافي الربح القابل للتوزيع</u>
<u>١٣ ٣٦٤ ٤١٣</u>	<u>١٣ ٣٦٤ ٤١٣</u>	<u>الأسهم المصدرة والمدفوعة في نهاية الفترة (سهم)</u>
<u>٤٤,٩</u>	<u>٣,٦٤</u>	<u>النسبة الأساسية للسهم في صافي أرباح الفترة (جنيه / سهم)</u>
<u>٣٠</u>	<u>١٠</u>	<u>نسبة السهم من توزيعات مساهمي القابضة (جنيه / سهم)</u>

نظام التأمينات والمعاشات

- ٢١

تساهم الشركة القابضة في نظام التأمينات الاجتماعية التابع لهيئة التأمينات الاجتماعية وذلك لصالح العاملين طبقاً لقانون هيئة التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لعام ١٩٧٥ وتعديلاته ويتم تحويل قائمة الدخل المجمعة بتلك المساهمات وفقاً لقاعدة الاستحقاق وقد بلغت مساهمة الشركة القابضة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٤٤ ٦٣١ ٨٢٤ جنيه مصرى بالإضافة إلى تلك فإن للشركة صندوق تأمين خاص لموظفيها ككيان قانوني مستقل تتحمل فيه الشركة القابضة وشركة كونتراستيل "شركة تابعة" ١٦,٥٪ من أجر الاشتراك في الصندوق الشهري للعاملين. وقد بلغ إجمالي قيمة مساهمة الشركة القابضة وشركة كونتراستيل "شركة تابعة" في هذا الصندوق عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٦ ٧٤٠ ٢٨٤ جنيه مصرى تم تحديدها على قائمة الدخل المجمعة.

المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

- ٢٢

تمثل المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في المعاملات التي تساهم فيها الشركة القابضة والشركات التي يمتلكها بعض مساهمي الشركة القابضة ولهم نفوذ جوهري وسيطرة عليها، وتنتمي المعاملات مع تلك الشركات كما هو موضح تفصيلاً (إيضاح ٢-٢٢).

مجموعة شركات العز

تقوم الشركة القابضة ببيع بعض المنتجات والخدمات المختلفة إلى مجموعة شركات العز (شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء - حديد عز - العز لدرفلة الصلب - شركة العز للسيراميك والبورسلين "الجوهرة" وقد ظهرت الأرصدة المستحقة للشركة القابضة أو عليها نتيجة تلك المعاملات ضمن أرصدة مستحقة من / لأطراف ذات العلاقة ضمن القوائم المالية المجمعة كالتالي:-

أرصدة مستحقة من أطراف ذات علاقة

أولاً:

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>شركة حديد عز</u>
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>شركة العز لدرفلة الصلب</u>
٨٤٥ ٤٨٠	١٦٢٩ ٩٤٥	شركة العز للسيراميك والبورسلين "الجوهرة"
١٩٦ ٤٧٧	--	إجمالي الرصيد المدين
٦٤ ٧٦٤	--	
<u>١ ١٠٦ ٧٢١</u>	<u>١ ٦٢٩ ٩٤٥</u>	

ثانياً:

أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٦/٣٠
جنيه	جنيه
٢٠٧٨٣٥٠٦٦٣	٢٠٦٨٦٧٣٧٦٤
٤٢٥٦٤	٤٢٥٦٤
٨٩٤٦١	٤٤٣٦٣
--	١٢٤٢٢٧
٢٠٧٨٤٨٢٦٨٨	٢٠٦٨٨٨٤٩١٨

شركة حديد عز
 شركة العز للسيراميك والبورسلين "الجوهرة"
 شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء
 شركة العز لدرفلة الصلب
إجمالي الرصيد الدائن

ملخص بأهم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤

٢-٢٢

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في المعاملات مع الشركات التي تساهم فيها الشركة القابضة والشركات التي يمتلكها بعض مساهمي الشركة القابضة ولهم نفوذ جوهري وسيطرة عليها وتنبع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة التي تقوم بها الشركة القابضة في سياق معاملاتها العادلة وفقاً للشروط التي تضعها الشركة القابضة وبنفس أسس التعامل مع الغير.

شروط التعامل	قيمة التعامل دائن	قيمة التعامل مدين	طبيعة التعامل	اسم الشركة
	جنيه	جنيه		
قوائم الأسعار الشهرية	--	٣٢٤٣٣١٤	مبيعات حديد تسليح	مجموعة شركات العز
قوائم الأسعار الشهرية	٢٤٠٧٣١١٤٩	٦٤٨٧٨٩٧	مبيعات ومشتريات	شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء
قوائم الأسعار الشهرية	--	٣٥٠٤٨٣٨٤	خردة وحديد تسليح	شركة حديد عز
قوائم الأسعار الشهرية	--	١٩٤٨٧١	مبيعات حديد تسليح	شركة العز لدرفلة الصلب
		٤٤٩٧٤٤٦٥	مبيعات بالنات	شركة الجوهرة للبورسلين
			الإجمالي	
	٢٤٠٧٣١١٤٩			

تمت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أسس متساوية ودون تفرقة أو تمييز بين تلك الشركات والغير.

٣-٢٢

هناك تنسيق قائم بين الشركة القابضة ومجموعة شركات العز في إطار السياسة البيعية وشروط التعاقد (السياسة الائتمانية وتحديد الأسعار والحوافز والخصومات) وذلك تجاه العملاء المشتركون كما يتم التنسيق في مجال مشتريات الخامات من الغير.

٤-٢٢

وفقاً للتوجه الإستراتيجي لشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) للحفاظ على الحصة السوقية للشركة محلياً وعالمياً ومواجهة التحديات التي تواجه الشركة في عدم قدرتها على زيادة طاقتها الإنتاجية بمحاجتها القائمة حالياً لذا فقد قررت الشركة الاستفادة من الفرص المتاحة بالمجتمع الصناعي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح بسويس (شركة تابعة) تحقيقاً للمرنة في توسيع الإنتاج من حديد التسليح ومسطحات الصلب وفقاً لظروف السوق وبالتالي اقتصارات الإنتاج والربحية ومن ثم المساهمة في زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح لتمويل الزيادة في تكلفة التوسعات وقد بدأ إعادة تشغيل مصنع مسطحات الصلب اعتباراً من ٢٢ مارس ٢٠١٠ كما بدأ التشغيل الفعلي لمصنع البليت اعتباراً من أول يناير ٢٠١١ بتصور شهادة الاستشاري بإنتهاء الأعمال بصفة جوهرية والتشغيل الفعلي لمصنع الدرفلة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٢.

٥-٢٢

تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع شركة مصر للتأمين المساهم في رأس مال الشركة وتمثل في التأمين على أصول ومتطلبات الشركة طبقاً لقواعد والنظم التأمينية المطبقة بشركة مصر للتأمين.

٦-٢٢

تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع صندوق التأمين للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص (والذي يمتلك حصة في رأس المال الشركة) طبقاً لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

٧-٢٢

٨-٢٢ تقوم الشركة القابضة وشركة كونتراستيل "شركة تابعة" بالتعامل مع صندوق التأمين الخاص بموظفي الشركة تسدد فيه الشركة ١٦,٥٪ من أجر الإشتراك.

٩-٢٢ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع البنك الأهلي المصري المساهم في رأس مال الشركة بصورة غير مباشرة عن طريق شركة الأهلي كابيتال للاستثمارات حيث قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل بلغ ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه مصرى ويتأخر ٣٠ يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل ليصبح القرض تمويل متوسط الأجل بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصرى (ايضاح رقم ١٣-١).

وطبقاً لاتفاقيات القروض الخاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة فإن البنك الأهلي المصري هو وكيل الضمانات المحلية Onshore Security Agent (ايضاح ٤)، (٥)، (٤-١)).

١٠-٢٢ قررت الجمعية العامة العادي لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣ الموافقة على إصدار كفالة تضامنية لصالح شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بما يعادل ٣٠ مليون دولار أمريكي وعوائد وعمولاته وأى ملحوظات أخرى حتى تمام سداد التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنك الأهلي المصري للشركة التابعة مع تفويض السيد العضو المنتدب للشركة القابضة فى التوقيع على عقد الكفالة التضامنية مع البنك الأهلي المصري وكافة المستندات اللازمة لذلك.

وقد تم توقيع عقد الكفالة التضامنية مع البنك الأهلي المصري في ٢ يناير ٢٠١٤ بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى بالإضافة إلى العوائد والعمولات والرسوم والمصاريف (ايضاح ١٣-١).

كما قررت الجمعية العامة تفويض مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) في إصدار كفالات تضامنية للشركات التابعة في حدود ٢٠٪ من حقوق الملكية للشركة القابضة على أن لا تتحلّى الكفالة التضامنية الصادرة للشركة التابعة الواحدة ١٠٪ من حقوق ملكية الشركة القابضة طبقاً لآخر ميزانية معتمدة.

١١-٢٢ يتضمن مخزون خامات وانتاج غير تام (أطوال) والخاص بالشركة القابضة مبلغ ٩٣,٤ مليون جنيه مصرى و ١٤,٥ مليون جنيه مصرى على التوالي تتمثل في قيمة تكلفة خردة وزهر مستورد ومكونات حديد إسفنجي على سبيل الأمانة لدى شركات شقيقة (شركة العز لصناعة الصلب المسطح) (شركة تابعة) (ايضاح رقم ٩).

الارتباطات الرأسمالية ١٢-٢٣

بلغت قيمة الارتباطات الرأسمالية للشركة القابضة في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ١٨ مليون جنيه مصرى تتمثل في:-

القيمة بالجنيه المصري

٢ ٣٢٢ ٥١٧	١٠ ٠٠٠
١ ٥٩٨ ٢٢١	٦ ٩١٥ ٣٧٤
٤٠٣ ٧٥٠	١ ١٨٤ ٠٠٠
١ ١٠٦ ٢٧٤	١ ٦٤٣ ٧٦٤
٢ ٨٦٠ ٥٥٠	<u>١٨ ٠٤٤ ٥٠٠</u>

- ١ مشروع ساحة تخزين البيليت
 - ٢ مشروع إنشاء مبني خدمات العملاء
 - ٣ مشروع تطوير محطة المياه رقم (١)
 - ٤ مشروع تصنيع سيارة نقل الخردة
 - ٥ توريد وتركيب نظام تهوية بمصنع المسطحات
 - ٦ تصنيع وتزييد عدد (٢) بوتفه
 - ٧ عمل صرف تخزين الخام بميناء الدخيلة
 - ٨ مشروع إنشاء سور الأرض الجنوبية
 - ٩ توريد وتركيب سنترال بالأجهزة
- إجمالي

بلغت قيمة الارتباطات الرأسمالية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٤,٨ مليون يورو (المعادل لمبلغ ٣٤ مليون جنيه مصرى) يمثل المتبقى من قيمة شراء آلات ومعدات وذلك بعد خصم الدفعات المقدمة من شركة دانيللى الإيطالية.

الالتزامات المحتملة

٢٤-

بالإضافة إلى المبالغ التي تم أخذها في الاعتبار ضمن عناصر القوائم المالية المجمعة توجد التزامات محتملة تتمثل في قيمة الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان التي صدرت بمعرفة بنوك الشركة القابضة والشركات التابعة لصالح الغير القائمة في نهاية الفترة المالية وبيانها كالتالي:-

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>الاعتمادات المستندية - الشركة القابضة</u>
١١٠٣٧٢٠١٤	٥٩٧٠٤٤٣٦	دولار أمريكي
٤١٨٢٣٤٠	٢٣٩٠٦٥٨	يورو
٦٧٥٠٠	--	جنيه استرليني
<u>خطابات ضمان - الشركة القابضة</u>		-
١١٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	دولار أمريكي
١٣٧٨٧٢٠	١٣٧٨٧٢٠	جنيه مصرى

كما بلغت قيمة خطابات الضمان الصادرة من بنوك شركة كونتراستيل - شركة تابعة لصالح الغير والقائمة في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٢٤٥ ٠٠٠ جنيه مصرى مغطاة بالكامل (مقابل خطابات ضمان بمبلغ ٢٥٥ ٠٠٠ جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ مغطاة بالكامل).

قررت الجمعية العامة العادلة لشركة العز الخدمة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣ بالموافقة على إصدار كفالة تضامنية لصالح شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بما يعادل ٣٠ مليون دولار أمريكي وعوائد وعمولاته من البنك الأهلي المصري مع تفويض السيد العضو المنتدب لشركة العز الخدمة للصلب - الإسكندرية في التوقيع على عقد الكفالة التضامنية مع البنك وقد تم توقيع عقد الكفالة التضامنية بتاريخ ٢ يناير ٢٠١٤ مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى بخلاف العوائد والعمولات والرسم والمصاريف (ايضاح ٢٢-١).

دعوى ومنازعات قضائية

٢٥-

دعوى قضائية بشأن شركة العز لصناعة الصلب المسطح
حصلت شركة العز لصناعة الصلب المسطح "شركة تابعة" في أغسطس ٢٠٠٨ من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصة طاقة مجانية لزيادة الطاقة السنوية للشركة ولم تبدأ الشركة في إقامة أيه مشروعات لاستخدام الرخصة وقد تم إحالة هذا الموضوع إلى محكمة الجنایات للمطالبة بسداد رسوم على تلك الرخصة إضافة إلى أية غرامات قد تقررها المحكمة، وبتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم كل من رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصرى وبرد الرخصة المنوحة لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة. وقادت ادارة الشركة التابعة باتخاذ اجراءات الطعن في الحكم للغائه بكل ما ترتب عليه من آثار.

وبخطبة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قفت محكمة النقض بقضى الحكم المطعون عليه وإعادة القضية إلى دائرة أخرى لنظرها مما يعني إلغاء الحكم السابق، وقد تم تحديد جلسة ٦ إبريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الإحاله عليها وتم تأجيلها إلى جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ وبهذه الجلسة قضت المحكمة بقضى الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعه وحسن سير العدالة، وبرئ المستشار القانوني للشركة التابعة ان هذا يعني الغاء الحكم السابق وإعادة المحاكمة مرة اخرى وتناولت القضية بالجلسات امام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة ٣ نوفمبر ٢٠١٤ لابداع لجنة الخبراء تقريرها. وترى ادارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني أنه يتبيّن من منطق الحكم أنه فيما يتعلق بالغرامة فهي على المتهمنين بصفتهم الشخصية حيث أن العقوبة شخصية، ولذا فليس هناك ثمة حكم بالغرامة ضد شركة العز لصناعة الصلب المسطح.
وببناء على ذلك فإن ادارة الشركة التابعة ترى أنه لا حاجة لتكوين أية مخصصات لمقابلة أيه التزامات قد تنشأ عن تلك الدعوى.

١-٢٥

دعوى قضائية بشأن شركة العز لصناعة الصلب المسطح

٢-٢٥

قضايا عمالية بشأن فروق الأرباح:

قام بعض العاملين المنتهية خدمتهم بالشركة القابضة بإقامة عدد ٧٣ دعوى للمطالبة باحتساب فروق أرباح عن السنوات من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ على أساس كامل الأجر ونسبة ١٠٪ من الأرباح مؤسسين دعواهم على سند من نص المادة الأولى من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وكذلك نص المادة رقم ٤١ من قانون الشركات المساهمة لسنة ١٩٨١.

وقد قضى في عدد ٧٠ دعوى ما بين الرفض والسقوط لكون الشركة قد التزمت صحيح القانون في احتساب حصة العاملين من الأرباح وفقاً للسلطة المخولة لها بموجب نص المادة ١٢ من قانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والمادة ٥٢ من النظام الأساسي للشركة الصادر بالقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١، التي تخول لمجلس الإدارة والجمعية العمومية بالشركة سلطة تحديد نسبة ومعيار وكيفية صرف الأرباح.

هذا وقد أيدت محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة بالرفض أو السقوط في عدد ١٤ دعوى، وهناك عدد ٥٢ دعوى لم تستأنف وحاز الحكم فيها حجية الأمر المقصي لغواط مواعيد الاستئناف فيها، وباقى ثلاثة دعاوى لا تزال متدولة.

قام بعض العاملين بالشركة القابضة برفع عدد ٦ دعاوى قضائية شملت الفروق المالية للعلاوات الاجتماعية عن السنوات من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٠، تمسكت فيها الشركة بالاتفاقية التي أبرمت بينها وبين العاملين في ٢٠١١/٧/٧ وما تلاها من سداد الشركة لفروق مالية لتلك العلاوات الاجتماعية ، وقد قضى فيها على النحو الآتي:-

الحكم	عدد
رفض (أدھم لازالت مستأنفة)	٢
سقوط بالقادم العولى (لazالت مستأنفة)	١
حكم باعتبارها كان لم تكن	١
لazالت متدولة	٢

وترى إدارة الشركة القابضة ومستشارها القانوني بأن الشركة قد التزمت صحيح القانون في صرف ارباح العاملين والعلاوات الاجتماعية بها وفقاً لظامها القانوني دون المساس بحقوق أي من العاملين بها.

٣-٢٥

القضايا المحالة إلى محكمة الجنایات:

بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١١ صدر أمر إحالة إلى محكمة الجنایات من النيابة العامة "نيابة الأموال العامة" في القضية رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١١ حصر أموال عامه والمقيدة برقم ٣٨ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق أموال عامه ضد بعض السادة المسؤولين بالشركة في وقائع جنائية تتعلق بإبداعه التاريخ أو بتسهيل تربح الغير والإضرار بالمال العام كما صدرت عدة قرارات تحفظ ومنع من التصرف بشأن بعض أولئك المسؤولين. وقد قدم بعض السادة المحالين في تلك القضية استقالتهم أما باقي السادة العاملين المحالين إلى محكمة الجنایات فأثنهم استمرروا في شغل وظائفهم إذ أن الاتهامات المنسوبة إليهم لم يكن قد صدر بشأنها حكم نهائي من محكمة الجنایات.

بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٣ صدر حكم من محكمة القضاء الجنائي بأحكام ضد بعض المسؤولين بالشركة وقد تناولت عقوبات مقيدة للحراسات وغرامات مالية بالإضافة للعزل من الوظيفة التي يشغلها المحكوم عليهم الذين تمت إدانتهم.

بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٣ نقضت محكمة النقض هذا الحكم رقم ١٥٠٥١ لسنة ١٥٠٥١ وتمت الالحال إلى محكمة جنایات الجيزة لنظرها من جديد وقد تحددت أول جلسة بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠١٤ وتتأجلت إلى جلسة ٩ يونيو ٢٠١٤ للاطلاع والتي تم تأجيلها إلى جلسة ٢ أكتوبر ٢٠١٤ للاطلاع.

ويرى المستشار القانوني للشركة القابضة الآتي:-

١- يترتب على النقض إلغاء كافة العقوبات الصادرة ضد المسؤولين السابقين بالشركة واعادة المحاكمة مرة أخرى بالنسبة لهم خاصة بعد رفض محكمة النقض لطعن النيابة العامة في أحكام البراءة.

٢- أن الحكم لا يؤثر قانوناً فيما أصدره بشأن العقوبات الأصلية وهي العقوبات المقيدة للحرية والغرامات المالية المقصي بها على نشاط الشركة القابضة أو ذمتها المالية لأن الشخصية المعنوية للشركة القابضة منفصلة قانوناً عن ذمة وشخصية المساهمين فيها والعاملين بها لأن العقوبة شخصية سواء كانت مقيدة للحرية أو جراء مالي أصلي ولا يؤثر هذا التقى على أموال الشركة القابضة أو أصولها بصفة عامة إذ أنه لم يلزمها بشيء.

٣- قضى الحكم بعقوبات تبعية وهي العزل من الوظيفة ورد مبالغ مالية بالنسبة لمن تمت إدانتهم وهذا الشق أيضاً لا يؤثر سلباً على ذمة الشركة استناداً لما تم بيانه في أولاً، وقد تم تعليق مستحقات العاملين الذين صدرت ضدهم أحكام بالعزل والرد حتى يتم دراسة ما يتبع قانوناً بشأن تلك المستحقات.

٤-٢٥ دعاوى قضائية بشأن التعدي على أراضي الشركة القابضة:

حدثت بعض التعديات على جزء من أراضي الشركة القابضة مساحتها ١٩ فدان تقريباً المشتراك من جهاز حماية أملاك الدولة التي تبلغ مساحتها الإجمالية ١٠٨ فدان تقريباً والتي تم تخصيصها وتسليمها الشركة بموجب محضر التسلیم المؤرخ ١٣ ديسمبر ١٩٩٨ الصادر بقرار محافظ الإسكندرية رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٢ وقامت الشركة بسداد كامل ثمن تلك الأرض وفقاً للاتفاق المحرر بين الشركة وبين جهاز حماية أملاك الدولة في ١٩ يونيو ٢٠٠٨ من بعض الأفراد والشركات وقد قامت الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتعددين على تلك الأراضي وما زالت تلك القضايا متداولة أمام القضاء.

٥-٢٥ دعاوى قضائية بشأن السيطرة على منتج الحديد:

أصدرت محكمة القاهرة الاقتصادية جنح مستأنف بجلسة ٦ نوفمبر ٢٠١٣ في القضية ٢٦٨ لسنة ٢٠١٣ حكمها بقبول الاستئناف المقدم من النيابة العامة والغاء الحكم بالبراءة بشأن ما أستدته النيابة العامة لبعض المسؤولين بالشركة القابضة خلال الفترة من ١٦ مايو ٢٠٠٥ وحتى ٢١ ديسمبر ٢٠٠٦ بصفتهم الوظيفية داخل شركة العز الدخيلة - الإسكندرية (الشركة القابضة) وبعض شركات مجموعة العز بالسيطرة على منتج حديد التسليح داخل جمهورية مصر العربية بالمخالفة لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ والقضاء مجدداً بتغريم المسؤولين داخل شركة العز الدخيلة - الإسكندرية (الشركة القابضة) وبعض شركات مجموعة العز بالشركة مبلغ ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصرى.

ويرى المستشار القانوني للشركة الآتي:-

١. ان الغرامات المقضى بها في الحكم واجب التنفيذ ما لم تقضى محكمة النقض بوقف التنفيذ.
٢. التزام شركة العز الدخيلة - الإسكندرية (الشركة القابضة) بالغرامات المقضى بها على أساس مبدأ المسؤولية التضامنية.
٣. الحكم الاستئنافي المشار إليه مردج الإلغاء إذا ما طعن عليه بالنقض للقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق حيث استندت النيابة في إتهامها إلى تقرير داخلي تم اعداده من قبل لجنة داخلية كان قد تم تشكيلها لبحث اسباب ارتفاع اسعار حديد التسليح عن الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦ وكان قد تم حفظه من قبل مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة وهو الجهة الفنية صاحبة الإختصاص في بحث مدى قيام المخالفة من عدمه طبقاً لقانون الذي انتهى إلى عدم وجود مخالفة.

بالإضافة إلى أن الحكم الاستئنافي لم يراعى تطبيق القانون الأصلح وهى قاعدة دستورية في شأن العقاب اذ ان الفترة محل المسائلة تقع خلال الأعوام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وقانون الواجب تطبيقه في هذه الحالة هو المادة ٢٢ من القانون ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة والممارسات الاحتكارية وكان الحد الأقصى للغرامة ١٠ ملايين جنيه مصرى ولا يؤثر في تعديلها بالقانون ١٩ لسنة ٢٠٠٨ الذي شدد العقوبة برفع الحد الأقصى إلى ٣٠٠ مليون جنيه مصرى لأنه قانون لاحق لواقعه المنسوبة إلى المسؤولين بالشركة ولا ينطبق عليهم.

علمًا بأن المحكمة الاقتصادية جنح اقتصادية بجلسة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ كانت قد قضت ببراءتهم جميعاً مما نسب إليهم على ما ثبت للمحكمة من أن السيطرة الفعلية على إنتاج حديد التسليح داخل السوق المصرية تتحقق لمجموعة شركات العز بحسبان أنها تملك حصة تزيد على ٢٥٪ من تلك السوق ولها التأثير الفعال على الأسعار والتمنت بالريادة السعرية وأقل تكلفة إنتاج واعلى هامش ربح وأفضل جودة وأكبر طاقة إنتاجية، الأمر الذي لا يمثل بحد ذاته مخالفة لقانون حماية المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية أو إساءة استخدام الوضع المسيطر الذي يؤدي إلى الاقتصار على توزيع منتج المجموعة أو إلزام التجار المتعاملين مع المجموعة بشراء حديد المجموعة دون التعامل مع المصانع الأخرى أو حتى يمنع الاستيراد من الخارج، وانتهت المحكمة إلى أن أوراق القضية قد خلت من العقود المتضمنة سند المخالفة، الأمر الذي يكون معه الاتهام المسند بالاقتصار على توزيع منتج الحديد الخاص بشركتهم قد أقيم على غير سند من الواقع أو القانون.

وقد قالت إدارة الشركة القابضة وشركات المجموعة بالطعن بالنقض لم يحدد بعد تاريخ جلسة النقض على هذا الحكم برقم ٢٨٩٨ لسنة ٨٤ قضائية - نقض إقتصادية.

وقد قامت الشركة القابضة خلال الفترة من ٣ أغسطس ٢٠١٤ حتى الاول من سبتمبر ٢٠١٤ باصدار شيكات باسم محكمة القاهرة الاقتصادية باجمالي ٥٥,٥٦٠ مليون جنيه مصرى وذلك من تحت حساب قيمة الغرامة المقضى بها نفاذًا جزئياً على دمة الحكم في الجناحة رقم ٢٦٨ لسنة ٢٠١٣ مستأنف الاقتصادية ضد بعض المسؤولين بالشركة.

هذا وقد أصدرت محكمة جنحيات القاهرة الاقتصادية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠١٤ قرارها بوقف تنفيذ الحكم الصادر في القضية المشار إليها والمقدمة برقم ٢٦٨ لسنة ٢٠١٣ جنح مستأنف بموجب هذا الحكم الصادر بوقف تنفيذ الحكم الصادر في القضية المشار إليها (ايضاح ٢-٢٧).

٦-٢٥ شركة EZDK Steel UK LTD - شركات تابعة:

تم الاتفاق مع شركة EZDK Steel UK LTD في عام ٢٠٠٥ على تمثيل شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بالخارج دون أن يكون لها حق التعاقد باسمها سواء في عمليات الشراء أو البيع، كما تقدم تلك الشركة خدمات قانونية وتسويقية ومالية لشركة عز الدخيلة للصلب الإسكندرية وذلك مقابل نسبة ٥٠٪ من كافة مصروفات تلك الشركة مضاف إليها نسبة ٥٪.

قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بتنفيذ ذلك الاتفاق بسداد فاتورة واحدة بمبلغ ١٤٨ ألف جنيه استرليني قيمة نصيبها في مصاريف تلك الشركة عن النصف الأول من عام ٢٠١١ بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١ صدر قرار من الجهات القضائية بالمملكة المتحدة بوضع شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة - تحت ادارة مؤسسة BDO LLP البريطانية بالمملكة المتحدة لتعثرها المالي واتفاق المساهمين على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفتها، وقد ورد خطاب في ٢٠١٢/٨/٣١ يفيد بأن الشركة في حالة تصفية وما زالت الشركة تحت ادارة تلك المؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية. (بلغت قيمة تكالفة الاستثمار مبلغ ٥١٠ جنيه مصرى حيث تبلغ نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس مال الشركة).

٧-٢٥ EZDK Steel Europe GmbH شركة

قامت الشركة القابضة بالمساهمة في صافي أصول شركة EZDK Steel Europe GmbH (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال)، تم تصفية الشركة واسترداد كامل قيمة المساهمة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٩ بالإضافة إلى دفعات من نصيب الشركة في ناتج التصفية بقيمة ٢٨٨٨٦٤ جنيه مصرى.

٨-٢٦ هيئة ميناء الإسكندرية

قامت هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز ادارى على حسابات الشركة القابضة لدى بعض البنوك وقد بلغت قيمة أمر الحجز مبلغ ١٨١,٢ مليون جنيه (دون تفاصيل محددة لهذا المبلغ) وقد تم تفعيل تنفيذ إجراءات هذا الحجز بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ وبلغت المبالغ المحجوز عليها لدى البنوك آنذاك مبلغ ٦٦ مليون جنيه مصرى وذلك نظير ما طالب به الهيئة من ضريبة مبيعات وغرامة تأخير على فئة التداول (هو محل نزاع قانوني). موضوع الدعوى رقم ٢٠١٠ لسنة ٢٩٧ مرفوعة من هيئة ميناء الإسكندرية ضد مصلحة الضرائب على المبيعات والشركة لضمان لما عسى أن يحكم به ضد هيئة ميناء الإسكندرية بشأن مبالغ الربط الضريبي الخاص بضريبة المبيعات بجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ صدر الحكم برفض الدعوى وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم رقم ٢٠١٢ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ وتمدد لها جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعليقي للدعوى لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا وحدد لنظر الدعوى الدستورية جلسة ١٠ نوفمبر ٢٠١٣ أمام هيئة المفوضين وقرر المفوض حجز الدعوى لایداع التقرير ولم يتم ايداع التقرير حتى الان (ايضاح رقم ١٣).

قامت مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة القابضة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية و الخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وقد قامت الشركة القابضة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة القابضة لدى البنوك المختلفة حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها.

٩-٢٦

كما قامت إدارة الشركة القابضة بسداد ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناءً على ذلك قامت هيئة المينا بمخاطبة البنك وتم رفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة المينا على أرصدة الشركة القابضة لدى البنك.

وترى إدارة الشركة القابضة بناءً على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقيّة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخلية وأشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام ب أعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وإن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المنسددة لهيئة مينا الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعني موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

كما أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدني ضد كلًا من هيئة المينا ومصلحة الضرائب بطلب استرداد ثم تحصيله من الشركة تحت مسمى ضريبة المبيعات عن الفترة من ٢٠١٣/٢/١٥ حتى ديسمبر ٢٠١٣ بـ٣٦٤٥٢٥٤٩ جنية مصرى ومحدد نظرها جلسة ٨ مايو ٢٠١٤ والتي تم تأجيلها إلى ٣٠ أكتوبر ٢٠١٤ للذكرات.

الإحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية

-٢٧

وافق مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٤ على ما انتهت إليه الدراسات الخاصة بالبدائل التمويلية ل إعادة الهيكلة التمويلية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) للوصول إلى الشكل الأمثل لتمويل توسعاتها لتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة أو الموارد المخطط استخدامها ووفقاً للدراسات المقترنة في هذا الشأن والمتعلقة بزيادة رأس المال الشركة طبقاً للنتائج التي تم التوصل إليها في تلك الدراسات.

١-٢٧

قامت الشركة القابضة خلال الفترة من ٣ أغسطس ٢٠١٤ حتى الأول من سبتمبر ٢٠١٤ بإصدار شيكات باسم محكمة القاهرة الاقتصادية بإجمالي ٥٥,٥٦٠ مليون جنيه مصرى وذلك من تحت حساب قيمة الغرامات المقضى بها نفاذًا جزئياً على ذمة الحكم في الجناح رقم ٢٦٨ لسنة ٢٠١٣ مستأنف الاقتصادية ضد بعض المسؤولين بالشركة.

٢-٢٧

هذا وقد أصدرت محكمة جنابات القاهرة الاقتصادية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠١٤ قرارها بوقف تنفيذ الحكم الصادر في القضية المشار إليها والمقيدة برقم ٢٦٨ لسنة ٢٠١٣ جنح مستأنف بموجب هذا الحكم الصادر بوقف تنفيذ الحكم الصادر في القضية المشار إليها (ايضاح ٥-٢٥).

٣-٢٧

قامت الشركة القابضة للغازات الطبيعية باحاطة شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بتخفيض كميات توريد الغاز لمصانع الشركة لمدة شهر اعتباراً من ١٥ أغسطس ٢٠١٤ لحين الانتهاء من تنفيذ بعض أعمال الصيانة الطارئة والضرورية للشبكة القومية للغاز علماً بأن هذا التخفيض سيترتّب عليه إيقاف مصانع الاختزال المباشر للشركة تماماً طوال المدة المذكورة وسوف تقوم إدارة الشركة بمحاولة توفير ما يمكن إيجاده من خامات بديلة خلال فترة التوقف حتى تتمكن المصانع من الحفاظ على استمرارية التشغيل بما لا يؤثر على كميات إنتاج المنتج التام من الأطوال ومع محاولة تقليل التأثير السلبي على المنتج الناتم لمسطحات الصلب.

٤-٢٧

بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٤ وافق البنك العربي الأفريقي الدولي بمد فترة بعض التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل المنوحة للشركة القابضة لتصبح تسهيل دوار متوسط الأجل لمدة ٣ سنوات ينتهي في ٣١ أكتوبر ٢٠١٧ لتمويل النشاط الجاري للشركة بإجمالي مبلغ ١٥٨ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المحلية وبمعدل فائدة ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور إقراض لليلة الواحدة المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري و٣٪ فوق سعر اللியور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكي مع الأخذ في الاعتبار إلى أنه في حالة أي سداد جزئي أو كلي من القرض الدوار متوسط الأجل أو حصة البنك العربي الأفريقي في القرض المشترك طوبل الأجل (ايضاح ١-١٣) يتم زيادة حد التسهيل الدوار بنفس المبلغ المنسدد.